

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٥٧٦

الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا - كوادرا (بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كوزمين
	ألمانيا السيد ليشارتس
	إندونيسيا السيد شهاب
	بلجيكا السيد بيكستين دو بيتسويريغا
	بولندا السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا السيد مايهونغو
	الصين السيد ليو يانغ
	غينيا الاستوائية السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا السيد فيز
	كوت ديفوار السيد موريكو
	الكويت السيد العجمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة ديكسون
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة بيرس

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية
لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/417)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1922058 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2019/417)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة نيلا كوبروفيتش، وزيرة العدل في صربيا، ومعالي السيدة زدرافكا بوشيتش، وزيرة الدولة للشؤون السياسية في كرواتيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضي كارمل أغوس، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/434، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي أغوس.

القاضي أغوس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالغ الشرف مرة أخرى أن أحاطب مجلس الأمن هذه المرة بصفتي الرئيس الجديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وإنني محظوظ بتولي قيادة الآلية في الوقت الذي تتعزز فيه المؤسسة وتترسخ بصورة جيدة، بفضل العمل المتميز الذي قام به سلفي، القاضي تيودور ميرون، اقترانا بعمل زملائي قضاة الآلية الرائعين، وبطبيعة الحال موظفيها الممتازين.

وهذا لا يعني أن أشهري الأولى في هذا المنصب كانت سهلة. فدور رئيس الآلية دور صعب، إذ أنه ينطوي على إدارة مؤسسة تغطي قارتين، وفيها قضاة وموظفون قادمون من مختلف الخلفيات والنظم القانونية ويعملون وفقا لمناطق توقيت مختلفة؛ ونقسم فيها تركيزنا بين المسائل القضائية المتبقية الناشئة عن نزاعين مختلفين للغاية والناجمة عن إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد كنت على علم بهذه الظروف الفريدة فعلا قبل تولي الرئاسة، بطبيعة الحال، لأنني كنت قاضيا في الآلية منذ بدء عملها في عام ٢٠١٢، وكنت قاضيا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة طيلة عدة سنوات قبل ذلك. بيد أنني فوجئت واندعشت بمدى اختلاف الآلية عن المؤسسات التي سبقتها.

وعلى الرغم من ولايتنا الفريدة والتحديات العديدة التي شك أننا سنواجهها، ما زلت ملتزما التزاما كاملا، في المقام الأول والأخير، بأن أنجز الإجراءات القضائية بكفاءة وفي الوقت المناسب في فرعي الآلية في أروشا ولاهاي، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة؛ ثانيا، أن أعزز التنسيق بين الفرعين ومواءمة الممارسات والإجراءات؛ وثالثا، أن أبذل قصارى جهدي لتعزيز بيئة تشجع على رفع الروح المعنوية للموظفين وأدائهم. وهذا يتماشى مع الأولويات التي أعلنت عنها في بداية رئاستي، والتي ترد بالتفصيل في الوثيقة S/2019/417، وهي التقرير المرحلي للآلية للفترة من ١٦ تشرين

بسلاسة. وأعرب عن امتناني لرئيسة المحكمة القاضية بريسكا ماتيمبا نيامي والقضاة الآخرين الذين مكن تفانيهم جنبا إلى جنب مع فريق الدائرة من مضي القضية على مسارها الصحيح بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. ويستمر إحراز تقدم ملموس أيضا في إعادة محاكمة ستانيزيتش وسيماتوفيتش فضلا عن استمرار مرافعة الدفاع منذ ١٨ حزيران/يونيه. وبفضل تفاني رئيس المحكمة القاضي بيرتون هول وبقيّة الأعضاء والموظفين المنتدبين يستمر أيضا الحكم الابتدائي في هذه القضية وفقا لجدوله الزمني المحدد لإصداره بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

وفي أروشا فإن من المتوقع حاليا الاستماع لإجراءات إعادة النظر في قضية نغيراباتواري في أيلول/سبتمبر. وكما يعلم المجلس فقد أدى استبدال محامي السيد نغيراباتواري والكشف عن مواد هائلة تتصل بقضية سابقة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة إلى تأجيل جلسة إعادة النظر التي كان مقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى تلك الإجراءات التي تتعلق بالجرائم الكبرى ضمن اختصاص الآلية تنظر الآلية النظر أيضا في عدد من القضايا المتعلقة بادعاءات انتهاك حرمة المحكمة. وأشير بصفة خاصة إلى عدة متهمين في قضية تورينابو وآخرين التي يواصل فيها قاض وحيد الإجراءات السابقة للمحاكمة فضلا عن النظر في العديد من الطلبات المقدمة من المتهمين الخمسة. ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في النصف الأول من العام المقبل. وأود أن أضيف أن دائرة الاستئناف التي أترأسها تنظر أيضا في العديد من الطعون في القرارات التمهيدية التي اتخذها القاضي الوحيد. وما تزال تبذل قصارى جهدها لضمان البت فيها في أسرع وقت بما يسمح ببدء المحاكمة في الوقت المحدد.

وأعيدت أيضا قضية أخرى تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة - قضية بيتار يوجيتش راديتا - إلى الآلية حاليا. وكانت

الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩. ولا بد لي أن أضيف أن التقرير يجسد جزئيا أعمال الآلية بتوجيه من الرئيس ميرون حتى ١٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما استلمت منه قيادة تلك المؤسسة المرموقة.

وعلى النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس، تواصل الآلية العمل بفعالية من أجل إنجاز عبء العمل القضائي المتبقي. وعلى وجه الخصوص، فإن معظم هذا العمل قام به قضاة الذين يعملون عن بعد، بمساعدة موظفي الدوائر في كلا الفرعين، وفقا لضرورة العمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وطيلة سبع سنوات من وجود الآلية، لم تتح للقضاة سوى فرصتين للعمل معا في جلسات عامة بحضورهم شخصيا. الجلسة العامة الثانية بحضور القضاة شخصيا، وأول جلسة تعقد في فرع الآلية في أروشا، جرت في وقت سابق من هذا العام في آذار/مارس، مُتاحة لي ولزملائي فرصة كبيرة لناقش المسائل العملية والجوهرية ونستأنس بقاعة المحكمة الجديدة ونتعرف على موظفينا المتفانين في تنزانيا. وقد كان اجتماعا قيما جدا أمل أن يتكرر بصورة دورية.

وإذ أنتقل إلى عبء عملنا يسرني أن ألاحظ أن حكم الاستئناف في قضية كارادزيتش قد صدر في ٢٠ آذار/مارس ويُعد إنجازا هاما للآلية في إنهاء إحدى أهم القضايا. ومن الملاحظ صدور الحكم في تلك القضية في الوقت المناسب على الرغم من التغيير الذي حدث في هيئة المحكمة في مرحلة متأخرة جدا. وأود أن أشيد بشكل خاص بالقاضي فاغن يونس الذي تولى رئاسة المحكمة والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا الذي تولى مسؤولياته الهامة والمعقدة الموكلة إليه فور تعيينه للنظر في هذه القضية.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى التي يجري النظر فيها في لاهاي يسرني أن أبلغ أن التغييرات التي حدثت في هيئة القضاة المعينين للنظر في قضية ملاديتش في أواخر عام ٢٠١٨ لم تتسبب في أي تأخير في إجراءات الاستئناف وأنها تغطي

بتحديد أين يقضي الشخص المدان مدة عقوبته وما إذا كان ينبغي نقله لكي يواصل مدة عقوبته في مكان آخر وما إذا كان الشخص مستحقا للنظر في الإفراج المبكر أو العفو أو تخفيف الحكم أهمية بالغة. وهناك أيضا مسائل حساسة جدا تتعلق في جملة أمور بحقوق المحتجزين والعقوبات المفروضة نتيجة لمحاكمات مضيئة ومطوّلة في كثير من الأحيان وكذلك إجراءات الاستئناف في محاكمة أخطر الانتهاكات للقانون الجنائي الدولي. ويظل واجبي تطبيق القانون وسوف أواصل الوفاء بذلك على نحو مسؤول وشامل وفعال وبأكبر قدر ممكن من الشفافية. وأشار إلى أنه وعملا بالإطار القانوني للآلية فإن مثل هذه القرارات تشمل ممارسة الصلاحيات الاختيارية من جانب الرئيس وتتطلب إيلاء العناية في تقييم كل قضية على حدة وحفظ التوازن بين العوامل المختلفة.

ثانيا، بوصفها مؤسسة قضائية فإن الآلية ملزمة بالوفاء الصارم بواجبها المتمثل في ضمان حقوق جميع المحتجزين لديها سواء كانت قضاياهم معلقة أو يستمر النظر فيها أو كانوا في انتظار نقلهم إلى إحدى دول تنفيذ الأحكام. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ شرعت الآلية في تنفيذ إطار تنظيمي جديد بشأن المسائل المتعلقة بالاحتجاز. وأعتقد أنه يمكن أن يكون نموذجا للمؤسسات الأخرى. وفي ذلك الصدد استرشدت الآلية بضرورة تنسيق الممارسات بين أروشا ومرافق الاحتجاز في لاهاي فضلا عن المعايير التي حددتها الجمعية العامة من خلال اعتمادها قواعد نيلسون مانديلا. بل سعت علاوة على ذلك إلى البناء على تلك المعايير من خلال الإجراءات التفصيلية التي تنظم الزيارات والاتصالات والشكاوى والمسائل التأديبية في نطاق الاحتجاز. وستواصل الآلية التركيز على ضمان أن يأخذ تنفيذها لهذا الإطار أفضل الممارسات في مجال إدارة مرافق الاحتجاز.

ثالثا، ستواصل الآلية في سياق اضطلاعها بمهام الإنفاذ التعويل على دعم الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة

هذه القضية قد أحييت في عام ٢٠١٨ إلى سلطات صربيا للمحاكمة غير أنها أعيدت بعد ذلك إلى قاض وحيد عقب الاستئناف الذي تقدم به المدعي العام صديق المحكمة. وفي أيار/مايو من هذا العام ألغى القاضي الوحيد أمر إحالة سابق وطلب من صربيا نقل المتهم إلى الآلية دون تأخير. بيد أن صربيا استأنفت بالرغم من أن المتهمين لم يقدموا استئنافا ضد ذلك القرار. ولا تزال المسألة قيد النظر حاليا أمام دائرة الاستئناف.

ويتعلق ما استمع إليه المجلس للتو بأبرز جوانب ولاية آلية تصرف الأعمال المتبقية، أي عبء العمل القضائي. ومن الواضح أن المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف وخاصة القرارات والأوامر والأحكام التي تصدرها تتم متابعتها عن كثب ليس من جانب البلدان الأكثر تأثرا بعملنا - رواندا والبلدان في منطقة يوغوسلافيا السابقة - فحسب بل أيضا من جانب الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والعديد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. بيد أن قدرا أقل من الاهتمام تحظى به المهام القانونية الإضافية للآلية التي تشمل حماية الضحايا والشهود ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية والحفاظ على محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية نفسها، فضلا عن الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الهيئات القضائية الوطنية والإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية. ولذلك، أود أن أشاطركم بعض الأفكار البلدي منذ تولي رئاسة المحكمة بشأن ما تعنيه إدارة بعض هذه المسائل المتبقية. وسأركز ملاحظاتي هنا على مسائل الإنفاذ.

وربما تكون ملاحظتي الأولى بديهية وهي أن العدالة لا تنتهي بصدر الحكم. وأشار هنا إلى المسائل المتعلقة بما بعد الإدانة وهي مسائل قلما فُهمت غير أنها تعد جزءا أساسيا من عمل الآلية. وبمنحني الإطار القانوني للآلية، بصفتي الرئيس، صلاحيات واسعة للإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية. ولن أتناول في الوفاء بتلك المسؤوليات. وتكتسي القرارات المتعلقة

المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية في تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي. اليوم نشيد برؤية والتزام جميع الأفراد والمنظمات والجهات صاحبة المصلحة التي تدعو وتواصل الدعوة لأن تكون العدالة أكثر من رمز مجرد. والسبب وراء الاحتفال بهذا اليوم الهام، وهو اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ما كان ليكون ممكنا مكن دون أن تمهد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الطريق لهذا الجهد الرائع. إن إنشاء الآلية باعتبارها المؤسسة الخلف للمحكمتين المخصصتين يبين أيضا التزام مجلس الأمن بالمساءلة القائمة على المبادئ وعزم أعضائه على كفالة ألا يفتح إغلاق المحكمتين الباب ليسود الإفلات من العقاب مرة أخرى.

وفي هذا اليوم، فإننا مدعوون أيضا لأن نتذكر أن العدالة الجنائية الدولية ليست مسؤولية المحاكم وحدها. لجميع الجهات الملزمة بسيادة القانون دور حيوي تضطلع به في مكافحة الإفلات من العقاب - وخاصة الآن، حيث هناك ازدياد في إنكار الإبادة الجماعية وتحريف فيما يتعلق بكل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويشمل هذا الجهد الدفاع عن الإجراءات والأحكام القضائية والإدانة العلنية لهؤلاء الذين يحاولون تشويه الحقيقة التي أثبتتها المحاكم الدولية والمحلية. وبالتالي، فإن الذين ينكرون شرعية استنتاجات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية يجب تذكيرهم بأن هذه الهيئة، مجلس الأمن، كلف هذه المؤسسات - لا غيرها - بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا والمحاكمة عليها والبت فيها والمعاقبة عليها. وبالمثل، يجب أن نتذكر أن المحاكم المحلية يعهد إليها بمواصلة الاضطلاع بهذه المهام لا السياسيين أو الأفراد. ولذلك، فإنني أدعو المجلس إلى الدفاع عن إرثنا القضائي وحمايته، الذي أثبت مرة تلو الأخرى، بما لا يدع مجالاً للشك، أن ما شهدته العالم في عام ١٩٩٤ وفي عام ١٩٩٥ كان إبادة جماعية، إلى جانب ارتكاب أخطر الجرائم الدولية الأخرى وأكثرها وحشية.

الرئيسيين. ومن الواضح أنه يجب علينا - كي يتسنى لنا ترك أثر دائم على السلم والعدل الدوليين - أن نواصل الالتزام بالمحاكمات ودعوى الاستئناف والعمليات القضائية فضلا عن الالتزام بما يعقبها. وقد تسنى لي خلال الأشهر الستة من رئاستي للآلية تعميق فهمي مدى تعقيد عملية تنفيذ الأحكام ومدى جدوى مثل هذه الالتزامات.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الدور الحاسم الذي تضطلع به دول الإنفاذ التي تتحمل طوعا مسؤوليات إضافية للنهوض بقضية العدالة الدولية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر النمسا، بنن، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، مالي، النرويج، بولندا، السنغال، السويد والمملكة المتحدة على كرمهم ودعمهم المستمر فيما يتعلق بمهام الإنفاذ الخاصة بالآلية.

وهذا التعاون المثالي ليس حيوي الأهمية لقدرة الآلية على الوفاء بولايتها الأوسع نطاقا فحسب؛ بل ودليل على الثقة والمصادقية اللتين تتمتع بهما مؤسستنا في نظر المجتمع الدولي. ولهذا السبب، أجد أنه لزاما على طرح حالة صعبة ومؤسفة للغاية في إطار اختصاص الآلية. إنني أشير إلى مصير الأشخاص التسعة الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم وما زالوا في أروشا، أحدهم منذ عام ٢٠٠٤، إنهم يجدون أنفسهم في فراغ قانوني غير مقبول. ينبغي أن يكون هؤلاء الأشخاص أحرارا لبدء حياة جديدة، إذ أنهم قضوا مدة عقوبتهم أو لم يدانوا أصلا، ولكن لا يمكنهم ذلك. وفي حين أن الآلية تقوم بكل ما في وسعها لإيجاد حل طويل الأجل، فإن مصير هؤلاء الأشخاص التسعة مسؤولية تتقاسمها الآلية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على نحو ما أشير إليه في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). يمكن بل يجب القيام بالمزيد لتسوية هذه الحالة.

ومن دواعي سروري البالغ أن أقف أمام مجلس الأمن في مناسبة اليوم الدولي للعدالة الجنائية - يوم الاحتفال بإنجازات

على ما قدموه من دعم قيم. أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن خالص امتناني للدعم الممتاز والمستمر الذي يقدمه البلدان المضيفان للآلية، مملكة هولندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي أغويس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. يوفر تقرير الخطة تفاصيل عن أنشطتنا وما حققنا من نتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأوليواتنا الرئيسية الثلاث (S/2019/417، المرفق الثاني). اليوم، أود أن أسلط الضوء على بضعة مسائل هامة.

الأولوية الأولى لمكتبي كما هو الحال دائما هي الإسراع باستكمال الأنشطة المخصصة للمحاكمات ودعاوى الاستئناف بموجب ولاية الآلية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في فرع لاهاي، حقق مكتب تقدما هاما صوب الانتهاء من الإجراءات المتبقية المحالة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والأهم هو أنه في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، أكدت دائرة الاستئناف في الآلية إدانة رادوفان كارادزيتش بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ووافقت دائرة الاستئناف على طلب مكتب الادعاء وأصدرت حكما بالسجن مدى الحياة.

وبصفته رئيس جمهورية صربسكا، كان كارادزيتش على قمة هرم السلطة، التي أساء استخدامها وتلاعب بشعبه وارتكب فظائع هزت ضميرنا الجماعي. وطوال ١٣ عاما، كان أحد أهم المطلوبين الهاربين في العالم. وقد حملته الآن محكمة دولية

إن العدالة الجنائية الدولية تحمنا جميعا، لأن العدالة في خدمة السلام، ويجب الحفاظ على السلام على أساس يومي، كما يعلم هذا المجلس الموقر جيدا. وقد اتضح لي مدى توق العالم إلى العدالة هذا العام عندما حضرت إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي، في كيغالي، ومرة أخرى في الأسبوع الماضي في بوتوتشاري، حيث حضرت إحياء الذكرى الرابعة والعشرين للإبادة الجماعية في سريرينتسا. عززت هاتان المناسبتان بداخلي اعتقادا راسخا بأنه، في حين أن تحقيق العدالة الدولية يستغرق وقتا ويتكلف المال، فإنه جدير دائما بتحقيقها من أجل الضحايا والمجتمعات المتضررة، إذ لا يقدم لهم شكلا ما من الراحة بل وسيلا قويا للمضي قدما. ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن للعدالة أعداء أيضا، يسعون باستمرار إلى التأكد من أن عددا لا يحصى من الأعمال الوحشية في جميع أنحاء العالم يبقى دون محاسبة عليه.

وإنني عاقد العزم على بذل قصارى جهدي لتعظيم قدرة الآلية على تحقيق العدالة المجدية والوفاء بجميع جوانب ولايتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. إن زملائي - القضاة الآخرين - والمسؤولين الرئيسيين في الآلية، جنبا إلى جنب مع موظفينا المتميزين ملتزمون بنفس القدر بهذه المهمة. غير أنه لا يمكننا القيام بها بمفردنا. إن نجاح العدالة الدولية يتوقف على الدعم والتعاون المستمرين، اليوم وكل يوم. ويحدوني الأمل وأثق بأن الآلية ستواصل تلقي هذه المساعدة من أعضاء مجلس الأمن الموقرين. وإنني أشعر ببالغ الامتنان على ما قدموه من دعم حتى الآن.

وقبل أن أختتم بياي أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لشهر تموز/يوليه، وأن أشكركم بصورة خاصة على التزامكم الشخصي وقيادتكم المتميزة كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس. وأعرب عن التقدير أيضا لمكتب الشؤون القانونية وفريقه المخصص

مكتبي قد تحصل على معلومات استخبارية موثوقة عن المكان الحالي لوجود عدد من الهاربين. وتواصلنا بناء على ذلك مع عدد من الدول الأعضاء سعيًا للحصول على تعاون منها.

وللأسف، لا بد لي من الإبلاغ بأن هناك عدداً من المسائل المتعلقة بتعاون الدول قد أثرت سلباً على عملنا. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء قد التزمت بالتعاون، تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتأكد من وفاء سلطاتها بهذا الالتزام. إن التحديات التي نواجهها هي، في جزء منها، أعراض نقص أعم في القدرات في مجال التعاون بين الدول في المسائل الجنائية، بما في ذلك في البحث عن الفارين عبر الحدود الوطنية. ونحن ملتزمون بدعم شركائنا للتغلب على تلك التحديات.

وفي الوقت نفسه، يبدو أيضاً أن بعض البلدان لا تعطي أولوية للتعاون مع مكتبي في تقديم الهاربين المتهمين بالإبادة الجماعية إلى العدالة. فمُنذ آب/أغسطس من العام الماضي، ما فتئ مكتبي يسعى إلى تعاون عاجل من جنوب أفريقيا فيما يتعلق بإلقاء القبض على أحد الهاربين الموجودين على أراضيها. وقد جددنا طلبنا مراراً وسعيًا باستمرار إلى العمل بشكل مباشر مع سلطات جنوب أفريقيا. ولم نلق للأسف، وحتى يوم أمس، سوى ردود شكلية تفيد بأن طلباتنا قد أُحيلت إلى السلطات المختصة ويجري النظر فيها. وقد أكدت جنوب أفريقيا أمس عن طريق مذكرة شفوية بأنها ملتزمة تماماً بالتعاون مع مكتبي. ويحدوني الأمل في أن تفي هذه المرة فعلاً بذلك الالتزام من فورها.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وقد حان الوقت ليمثل أمام العدالة من تبقى من الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد انتظر الضحايا لفترة أطول مما يجب. ولا بد أيضاً من التشديد على أن هذه ليست مجرد مسألة من الماضي. فلا يزال بعض الهاربين يشكلون تهديداً

المسؤولية عن جرائمه. إن هذه القضية برهان قوي على أن العدالة يمكن أن تسود وتستبدل إذا ظل المجتمع الدولي مصمماً.

وفيما يتعلق بإعادة المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش، فقد انتهى مكتبي من عرض الأدلة وبدأت الآن مرافعات الدفاع. وفي هذا الصدد، أشير إلى الجهود التي تبذلها جمهورية صربيا لضمان التعاون الكامل مع مكتبي بالإسراع في الاستجابة لعدد من الطلبات الهامة للحصول على المساعدة.

وفيما يتعلق بالاستئناف في قضية ملاديتش، انتهى مكتبي من إعداد حجج الاستئناف الخطية ورفع أيضاً ادعاءه في عدد من المسائل الأخرى ضمن هذه القضية، بما في ذلك الطلبات المقدمة لتقديم أدلة إضافية.

وقرر القاضي الوحيد في فرع أروشا، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عدم إحالة قضية تورينابو وآخرين بشأن انتهاك حرمة المحكمة إلى محكمة رواندا، وأمر بأن تنظر فيها الآلية. ومنذ ذلك الحين، شارك مكتبي في الأعمال التحضيرية المكثفة السابقة للمحاكمة والادعاء، مع تقديم مرافعة الادعاء في الوقت نفسه ضمن إجراءات إعادة النظر في قضية نغيراباتواري.

ولا بدّ من اكتشاف الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإجراءات القضائية ومقاضاة مرتكبيها، على نحو ما أقره المجلس باعتماده النظام الأساسي للآلية. ومكتبي عازم على الاضطلاع بولايته عن طريق ضمان حماية الشهود من التدخل والحفاظ على نزاهة أحكامنا.

وكما أوضحت في تقريرتي السابق إلى المجلس، ما فتئ مكتبي يتخذ عدداً من التدابير الهامة لتعزيز أنشطتنا المتعلقة بتحديد أماكن الهاربين الثمانية المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا، وإلقاء القبض عليهم. وخلال السنة الماضية، أثّرت إصلاحاتنا وجهودنا المتجددة قرائن هامة يُستند إليها في اتخاذ إجراءات. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن

المستمرة والمعززة، وأن للمجتمع الدولي دوراً هاماً يؤديه من خلال ضمان تقديم المساعدة المطلوبة.

والموضوع الأخير الذي أود التطرق إليه هو إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب.

ففيما يخص رواندا، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية بجميع أشكاله ومظاهره مستمراً، للأسف. والجهود الرامية للتهوين من عدد الموتى وحجم الدمار أو للإشارة إلى عوامل أخرى لصرف الانتباه عن حقائق الإبادة الجماعية هي جهود غير مقبولة.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، كانت أول مرة أبلغ فيها المجلس عن هذا الموضوع قبل خمس سنوات. وللأسف، تدهورت الحالة بشكل كبير منذ ذلك الوقت. ولا يمكن التسامح مع ما حصل في الأسبوع الماضي حين ادعى وزير من وزراء الحكومة أن الإبادة الجماعية في سربرينيتسا زائفة، في حين قدّم عضو في البرلمان التهنئة إلى راتكو ملاديتش على الإبادة الجماعية، التي قال عنها إنها عملية عسكرية رائعة. والحقيقة هي أن هناك معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف حدثت خلال النزاعات سببها الزعماء الذين استخدموا الخوف والانقسام والكراهية. ولم يخرج أحد سالماً - لا في البوسنة والهرسك ولا في كرواتيا أو كوسوفو أو صربيا - ولكن إنكار الجرائم يسبب ألماً شديداً للضحايا. لقد كانت معاناتهم هائلة، ومع ذلك يصمم بعض الناس على إهانتهم وإيلاهم أكثر من ذلك.

إن تمجيد مجرمي الحرب يعاقب الشباب. فما يتعلمونه في الفصول الدراسية ومن قادتهم يدفعهم إلى الانقسام بدلاً من م صفوفهم. والنتائج واضحة. فالإنكار والتمجيد يزعزعان الاستقرار في المنطقة ويمنعان المصالحة. وهكذا يجب أن يتوقف التمجيد لكي يبدأ التحرك إلى الأمام.

ويمكن استخلاص دروس هامة من النموذج الرواندي. فالشعب الرواندي يجتمع لمدة ١٠٠ يوم في كل عام لإحياء

للسلم والأمن الدوليين من خلال تشجيع النزاع والاستغلال. وسنعمل على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لنا للتصدي للتحديات التي نواجهها، بما في ذلك تقديم التقارير الرسمية بعدم التعاون إلى مجلس الأمن، عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالحاكمات الوطنية للمسؤولين عن الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، يُلقى تقرير الخطي نظرة مفصلة على الأوضاع الراهنة والتحديات القائمة.

ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق المزيد من العدالة للمزيد من الضحايا. ولا تزال السلطات الرواندية تواصل البحث عن أكثر من ٥٠٠ من المهربين. وفي يوغوسلافيا السابقة، لا تزال آلاف القضايا تنتظر أن تنظر فيها المحاكم الوطنية. ويُجمع نظراؤنا الوطنيون على أنهم يحتاجون إلى مزيد من الدعم والمساعدة والمشورة للنجاح في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وقد تلقينا في العام الماضي أكثر من ٣٠٠ طلب للمساعدة على تقديم أدلة - أكثر من أي وقت مضى - وتشير الاتهامات الحالية إلى أننا سنتلقى هذا العام مرة أخرى عدداً قياسياً من الطلبات.

والتعاون الإقليمي هو من المجالات الأخرى التي سيكون لتدعيم أوأصر التعاون أثرٌ فيها. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن رؤساء النيابة العامة في المنطقة قد اتفقوا، بمساعدة من مكنتي، خلال المؤتمر الذي عقد مؤخراً في بلغراد، على نقل القضايا التي يعالجها مسؤولون من المستوى المتوسط من البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم إلى البلدان التي يعيش فيها المشتبه بهم الآن. كما طلبوا إلى مكنتي تيسير تلك العملية.

وقد أخذت بلدان يوغوسلافيا السابقة على عاتقها التزامات بزيادة وتيرة المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب وتخفيض العدد المتراكم من القضايا المعلقة إلى حد كبير. وأوضح المدعون العامون الوطنيون أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على المساعدة

ولذلك نعيد التأكيد على أهمية الوصول إلى العدالة في تحقيق السلام الدائم، ونؤكد في هذا السياق على عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية التي ورثت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية في رواندا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالأولويات المحددة في التقرير (انظر S/2019/417) من جانب كل من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية، الذي نرحب به، والمدعي العام للآلية. ونرحب أيضاً بالسرعة والفعالية والشفافية التي تؤدي بها آلية تصريف الأعمال المتبقية أنشطتها القضائية المكثفة، ونشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق توازن بين منظومتي القانون المدني والقانون العام.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن نجاح الآلية، بما في ذلك عمل مكتب المدعي العام، يتوقف على تعاون الدول في تنفيذ الأحكام واحترام الأوامر والاستجابة لطلبات المساعدة. ولذلك، نود أن نسلط الضوء على الدعم الذي ما فتئت تقدمه عدة حكومات أفريقية وأوروبية حتى يتسنى قضاء الأشخاص المدانين مدة عقوبتهم في بلدانهم.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ باهتمام خاص التدابير التي بدأ رئيس الآلية في اتخاذها استجابة للشواغل المثارة في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) بشأن الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين، والذين لم يُبد بعضهم ندماً على جرائمهم. وتلك التدابير لا تشمل التشاور المنتظم مع قضاة الآلية الآخرين فحسب، بل مع الحكومات المعنية أيضاً.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على الدعم المهم الذي تقدمه الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية مع التشديد على ضرورة أن يظل المجلس متحداً في دعمه لآلية تصريف الأعمال المتبقية ولعملها التاريخي البعيد الأثر.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

ذكرى جميع ضحايا الإبادة الجماعية ولتجديد التزامه بضمان ألا تتكرر هذه الجرائم أبداً. لقد خذل المجتمع الدولي الضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة بالوقوف متفرجاً في أثناء ارتكابها. ولا يمكننا خذلانهم مرة أخرى الآن بعدم رفع أصواتنا ضد الإنكار والتمجيد.

وفي الختام، يركز مكنتي بشدة على إنجاز المهام المتبقية بكفاءة وفعالية. وفي البحث عن الهاربين من العدالة، ويتحصّل مكنتي على معلومات استخباراتية موثوقة عن المكان الحالي لوجود العديد من الهاربين. ومع ذلك فإننا لم نتلقَ بعد التعاون اللازم لتأمين الاعتقالات، ولذلك فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها الدولية والتعاون الكامل معنا في الجهود التي نبذلها.

كما نظل ملتزمين بتوفير دعماً لمواصلة تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من جانب السلطات الوطنية، بحيث يمكن تحقيق المزيد من العدالة للمزيد من الضحايا. ونحن ممتنون للدعم المستمر الذي يقدمه في جميع جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام براميرتس على إحاطته الإعلامية.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

أود أن أشكر القاضي كارمل أغويس، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، على البيانين الهامين المقدّمين.

وفيما نحتفل اليوم، ١٧ تموز/يوليه، بالعدالة الدولية، نؤكد أهمية مكافحة الإفلات من العقاب والحاجة إلى توفير العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

التعاون القضائي الإقليمي في مجال جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

كما يشجع بلدي مبادرة صربيا التي ترمي إلى تنظيم مؤتمر إقليمي للمدعين العامين بشأن تلك الجرائم ويحث جميع البلدان على المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآلية بحاجة إلى أن تعزز جميع الدول الأعضاء تعاونها معها في محاكمة الهاربين المتبقين المتهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية وفي إنفاذ الأحكام وإعادة تأهيل الأشخاص الذين برأهم المحكمة وإعادة إدماجهم.

في الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا دعمه للآلية في سعيها لتحقيق الفعالية المثلى. ويحثها، في هذا الصدد، على مواصلة تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقرير التقييم الصادر عنه في ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ وتقرير المراجعة الذي أصدره المكتب في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

السيد فيز (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس أغيوخس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما (S/2019/417، المرفقان الأول والثاني) وعلى إحاطتيهما.

وأود أن أشكر الرئيس أغيوخس وأشير به إشادة حارة على تقديم إحاطته الأولى أمام مجلس الأمن بصفته رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وتؤكد فرنسا مجددا ثقتها فيه وتعلم أنه يمكنها التعويل على التزامه الثابت بتحقيق العدالة الجنائية الدولية على نحو محايد وبجودة عالية، بصفته رئيس المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة حتى عام ٢٠١٧ وبصفته رئيسا للآلية الآن. ويمكنه أن يطمئن إلى أن فرنسا تقدم دعمها الكامل لعمل الآلية.

فيما يتعلق بالأنشطة القضائية للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترحب فرنسا بالنتيجة المرضية لقضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش. فهذا القرار يشكل معلما هاما للعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في منطقة البلقان وكذلك للعدالة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد مناقشة اليوم بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ويثني على القاضي كارمل أغيوخس والسيد سيرج براميرتس بصفتهما رئيس الآلية والمدعي العام لها على إحاطتيهما.

إن بلدي يحيط علما بالتقدم المحرز في عمل الآلية المتعلق بالأنشطة القضائية والإدارية وتنفيذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات. ويرحب بالتزام رئيس الآلية بإجراء مشاورات موسعة لضمان زيادة الشفافية والنظر بصورة أفضل في أثر الإفراج المبكر، ويحثه على النظر في وضع شروط للإفراج المبكر في الحالات المناسبة على النحو الموصى به في الفقرة ١٠ من القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨).

ويلاحظ وفد بلدي أيضا باهتمام الدور القيادي الذي تضطلع به المحاكم الوطنية في التحقيق مع مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ومقاضاتهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالمساعدة المتعددة الأوجه، بما في ذلك بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، التي تقدمها الآلية لتلك السلطات القضائية لتفعيل مبدأ التكامل بصورة فعالة وتمكين السلطات الوطنية من تحمل المسؤولية عن المساءلة بعد انتهاء النزاع.

إن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والآلية ضروري لزيادة فعالية هذا الكيان في الاضطلاع بمهامه. وللأسف، يلاحظ بلدي مع الأسى عدم كفاية التعاون القضائي بين بلدان يوغوسلافيا السابقة، مما يثير احتمال أن يجد مرتكبو الجرائم المذكورة ملجأ في الدول المجاورة. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بالحوار البناء الذي بدأه مكتب المدعي العام للآلية مع المدعين العامين والسلطات الوطنية في المنطقة بهدف تعزيز

وفيما يتعلق برواندا، شهدت القضيتان المحاللتان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الفرنسية تطورات هامة خلال عام ٢٠١٨، على النحو المذكور في التقارير المقدمة إلى المجلس وفي بياننا السابق (انظر S/PV.8416). وستواصل فرنسا بالطبع النظر في القضيتين بالعناية الواجبة وبكل صرامة. وفي هذا الصدد، نود أن نبليغ المجلس بقرار الرئيس ماكرون تعزيز الموارد المادية والمالية المخصصة لملاحقة الضالعين في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية الموجودين في فرنسا. والهدف من قرار التعزيز هذا ذو شقين: سرعة البدء في اتخاذ إجراءات قانونية ضد جميع الضالعين في تلك الجرائم المقيمين في فرنسا والتعجيل بمحاكمتهم.

ونخطط علما بملاحظات المدعي العام فيما يتعلق بتعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة مع مكتبه. ونشعر بالقلق إزاء تقييمه السلبي الجديد للتعاون القضائي الإقليمي والذي وصل إلى "أدنى مستوى له منذ سنوات" (S/2019/417، المرفق الثاني، الفقرة ٦١). وترى فرنسا والاتحاد الأوروبي أنه يجب على بلدان يوغوسلافيا السابقة التعاون الكامل مع الآلية وفيما بينها لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة التي لا تدخل ضمن اختصاص الآلية. وهذان بعدان أساسيان لا ينفصلان للمصالحة والاستقرار الإقليمي، واللذين يشكلان بدورهما أمرا أساسيا لمستقبل بلدان غرب البلقان. وعلاوة على ذلك، وخلال زيارة رسمية إلى صربيا في وقت سابق من هذا الأسبوع، أكد رئيس جمهورية فرنسا التزامه بتعزيز سيادة القانون وضمان الاستقرار الدائم في المنطقة.

وأود أيضا أن أكرر الشواغل التي أعرب عنها المدعي العام براميرتس مرة أخرى في تقريره فيما يتعلق بإنكار بعض الأفراد الذين أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية لجرائمهم ومسؤوليتهم بعد الإفراج عنهم.

وفي هذا الصدد، نذكر هنا بأن إنكار الإبادة الجماعية يخضع للعقاب الجنائي في فرنسا. ولن ندخر جهدا للتصدي

الجنائية الدولية ككل. وتأمل فرنسا، شأنها في ذلك شأن المدعي العام، أن تُقبل الوقائع المثبتة على نحو قاطع في هذه القضية بشكل واضح لا لبس فيه وأن تشكل أساسا للمصالحة.

وستكون قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش معلما هاما آخر للآلية وللوفاء بولايتها فيما يتعلق ببلدان يوغوسلافيا السابقة. وتأمل فرنسا في تحديد تاريخ جلسة الاستئناف خلال الأشهر المقبلة.

وفيما يتعلق بالقضايا الرواندية، نلاحظ أن القاضي الوحيد قرر عدم إحالة قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين إلى السلطات الرواندية وأمر بعقد المحاكمة أمام الآلية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن هذه هي أول قضية كبيرة بشأن انتهاك حرمة المحكمة تُحال إلى الآلية.

كما تشير فرنسا إلى أن الرئيس أغويوس أكد رغبته في إصدار أحكام في القضايا المعلقة دون تأخير قدر الإمكان قبل نهاية عام ٢٠٢٠. ونعول على مهنية القضاة ومكتب المدعي العام للانتهاء من جميع الإجراءات والمحاكمات الجارية في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالتعاون، تشير فرنسا أيضا إلى أن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في البحث عن ثمانية هاربين صادر بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقبض عليهم. وفي هذا الصدد، نلاحظ الطلبات المقدمة من المدعي العام وندعو الدول المعنية إلى التعاون. فالجرائم التي ارتكبتها الهاربون لا يمكن أن تمر دون عقاب.

وترحب فرنسا بالمساعدة التي تقدمها الآلية إلى المحاكم الوطنية المسؤولة عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وندعو إلى تعزيز التعاون بين الدول في المنطقة، الذي لم يحرز تقدما بعد، لتكملة المساعدة القانونية التي توفرها الآلية، والتي يجب أن تتوفر لها الموارد اللازمة للاستجابة لطلبات المساعدة

العقاب وضمن المساواة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. وسأركز على ثلاث مسائل اليوم:

تتعلق نقطتي الأولى بعبء عمل الآلية. ونلاحظ باهتمام أنه في هذه الفترة المشمولة بالتقرير وحدها أصدرت الآلية ٢٢٥ قراراً وأمرًا. وهذه نتيجة تبعث على الإعجاب للغاية على الرغم من بعض التحديات التي تواجهها الآلية. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن أساليب العمل التي نفذتها الآلية مكنت القضاة من إصدار أحكام بسرعة في الإجراءات القانونية الصغيرة. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما أساليب العمل الفعالة هذه ونشجع الآلية على مواصلة السير على ذلك الطريق. ونلاحظ أيضا أنه من بين تلك القرارات والأوامر الـ ٢٢٥، هناك ١٤٢ منها، أو ثلاثة تقريبا في كل خمسة، لا تتعلق بالفصل في الجرائم الأساسية، بل بالبت في الطلبات المتصلة بمهام متبقية أخرى.

هذا الجانب يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية. وتعلق إندونيسيا أهمية خاصة على برامج بناء القدرات من أجل تنمية القدرة القضائية الوطنية للدول المعنية لضمان البت في جميع القضايا المحالة في امتثال تام لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. وبما أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنهاء الإفلات من العقاب وإجراء التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي ومقاضاتهم، فإنه من المهم مساعدة السلطات القضائية الوطنية، ودعمها وإسداء المشورة إليها في الوفاء بمسؤولياتها. ونشجع الآلية على مواصلة تلك الأنشطة المهمة جدا. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بدون إغفال هدف الوفاء بولاية الآلية لانتهااء من المحاكمات المتبقية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

إذ أنتقل إلى نقطتي الأخيرة، وهي محاكمة الفارين من العدالة، نعتقد أن الآلية لا يمكنها أن تنجز عملها بالكامل إلا بعد أن تقدم المتهمين الرئيسيين إلى العدالة. ولا يمكن تحقيق العدالة على نحو كامل ما دام الفارون المتبقون طلقاء. ويجب

لخطاب إنكار الحقائق الراسخة. وفي هذا السياق، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا، حدد رئيس الجمهورية يوم ٧ نيسان/أبريل يوما رسميا لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت لقبائل التوتسي.

فيما يتعلق بمسألة طلبات الإفراج المبكر، يجب احترام القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) احتراماً كاملاً، ونلاحظ تصميم الرئيس والمدعي العام في هذا الصدد. ونشجع الآلية على مواصلة مناقشاتها ومداولاتها بغية وضع نظام واضح تسوده ظروف واضحة، من شأنه أن يعزز على نحو مفيد الفقه القانوني الدولي.

وفيما يتعلق بأداء الآلية، ترحب فرنسا بالاستعداد الذي أبداه الرئيس والمدعي العام للترويج حاليا أكثر من أي وقت مضى لثقافة عمل موحدة ومنسقة فيما بين الشعب وسياسة آلية واحدة، ومكتب مدعي عام واحد. وهذا شرط أساسي لفعاليتها واتساق عملها.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكر، كما ذكر الرئيس أغويوس، بأن يوم ١٧ تموز/يوليه هو يوم العدالة الجنائية الدولية، ويصادف الذكرى السنوية لاعتماد نظام روما الأساسي. وفي هذه المناسبة، تؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للقاضي كارمل أغويوس، بصفته رئيسا للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام برايميرس على تقريريهما وإحاطتهما الإعلاميتين المتعمقتين عن الأعمال الراهنة التي تضطلع بها الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما نعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس.

قبل أن أسترسل في بياني، أود أن أكرر تأييد إندونيسيا للمساهمة الفعالة التي تقدمها الآلية في مكافحة الإفلات من

به على وجه الخصوص ترحيباً حاراً، وأن أؤكد له استمرار التزام بولندا بالمساءلة، فضلاً عن دعمها للآلية وتعاونها معها. كذلك أود أن أثني على جهودكم وقيادتكم، سيدي الرئيس، بوصفكم رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

إن الأولويات التي حددها الرئيس والمدعي العام تجعل بولندا تشعر بالتشجيع. إذ أن تركيزيهما ينصب على إنجاز الإجراءات القضائية في أوانها، مع الحفاظ على أعلى المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة وإجراء محاكمة عادلة. ونرحب بالحلول المبتكرة والفعالة تحقيقاً لهذه الغاية. كما أن الأولوية التي تولي لزيادة التنسيق بين الفروع، ومواءمة الإجراءات، وتهيئة بيئة عمل تشجع على رفع معنويات الموظفين وأدائهم كلها جديرة بالتقدير أيضاً. وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود الرامية إلى توفير خدمات الحماية والدعم للضحايا والشهود، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية. ونرحب أيضاً بالنهج المدروس والدقيق، والعمل المتبع بشأن مسألة الإفراج المبكر. وينبغي الاعتراف أيضاً بالتقدم الكبير المحرز في العديد من المجالات الأخرى بفضل تصميم وجهود رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية والمدعي العام وموظفي الآلية. لذلك نتفق مع التقييم الإيجابي لأداء الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونتطلع إلى تحقيق المزيد من إنجازاتها.

نحيط علماً بالتحديات التي تواجهها الآلية، بما في ذلك التحديات المتصلة بالموارد والفارين والأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم. وفي ذلك السياق، نود أن نذكر أن مجلس الأمن حث مراراً وتكراراً الدول على تكثيف التعاون مع الآلية وتقديم المساعدة إليها، ولا سيما الدول التي يشتهر في أن الفارين الطلقاء موجودين فيها. ونهيب بجميع الدول التعاون تعاوناً تاماً مع الآلية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقديم كل ما يلزم من مساعدة إليها في أقرب وقت ممكن، ولا سيما فيما يتعلق بمكان وجود جميع الفارين المتبقين الذين أصدرت الآلية

أن يكون النظام قادراً على تقديمهم إلى العدالة، بغض النظر عن موعد إلقاء القبض عليهم أو مكان اعتقالهم. لذلك تشدد إندونيسيا على الأهمية القصوى لتعزيز التعاون بين الدول خدمة للعدالة. وتعتمد الآلية على دعم المجلس وتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتلك المسألة الحيوية، ويناشد وفدي بقوة الدول الأعضاء أن تأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد تماماً.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ التحديات الكبيرة المتضمنة في التقرير (S/2019/417، المرفقان الأول والثاني) فيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية عن جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وتنشاطر القلق بأن ضحايا الإبادة الجماعية الرواندية ما زالوا ينتظرون المزيد من العدالة، ولا بد من محاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم في رواندا. وبالنظر إلى القول الشائع المؤلف ومؤداه أن التأخير في إحقاق العدالة يضارع إنكار العدالة، فإننا نحث الدول الأعضاء على المساعدة في ضمان إحقاق العدالة في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، أود أن أكرر التزام إندونيسيا الراسخ بمواصلة التعاون مع الآلية لكفالة الاضطلاع بولاياتها بالكامل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس كارمل أغويوس والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين عن اليوم الدولي للعدالة الجنائية، ومن المناسب الإشادة بالتزام الرئيس والمدعي العام ومساهمتهما في العدالة الجنائية الدولية. أود أن أعرب عن تقدير بولندا لقيادتيهما المتفانيتين في الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة، التي تتجلى في كفاءة وفعالية أداء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ومكتب المدعي العام التابع لها، على الرغم من التحديات الصعبة التي يواجهونها. بما أن الإحاطة الإعلامية لهذا اليوم هي الأولى التي يقدمها الرئيس أغويوس بهذه الصفة، اسمحوا لي أيضاً أن أرحب

والإجراءات؛ وثالثاً، تعزيز بيئة عمل مثمرة. ونقدر مواصلة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للآلية والجهود المتواصلة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

تستند أعمال المحكمتين إلى الاقتناع بأنه لا سلام بدون عدالة. ولذلك، نود أن نذكر المجتمع الدولي بالعمل الذي لا يزال يتعين القيام به. واستناداً إلى ماضي ألمانيا، فإنه يمكننا أن تشهد على الأهمية البالغة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية الأساسية: الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة العدوان. وليس بوسع أي بلد أو منطقة شلتها تلك الجرائم المروعة البدء في عملية المصالحة المهمة وإعادة بناء نسيج مجتمعتها إلا على أساس العلم بأن العدالة ستسود.

ونؤيد الجهود التي تبذلها الآلية للعثور على الفارين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لا تزال الآلية تجهل أماكن وجودهم. ندعو الدول التي قد يكون الهاربون مقيمين فيها إلى تكثيف أنشطة سلطاتها المعنية بإنفاذ القانون من أجل إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم. ويحدو ألمانيا وطيد الأمل في أن تتابع جميع الدول التي دعاها على وجه التحديد المدعي العام في أحدث تقرير له (S/2019/417)، المرفق (الثاني)، طلبات الآلية للمساعدة في إلقاء القبض على الفارين الذين صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض. إننا نقدر كثيراً سماع أن جنوب أفريقيا تعمل بهمة من أجل تحقيق هذه الغاية في قضية بعينها، ونحن نشجع الجميع على تحقيق إنجازها بسرعة.

ونعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم وانعدام الكفاءة في المحاكمات الجارية على الصعيد الوطني في بلدان يوغوسلافيا السابقة، ونحث دول المنطقة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاكمات عادلة وسريعة. وتدين ألمانيا تمجيد مجرمي الحرب المدانين، وكذلك إنكار حقيقة أن جرائم حرب قد ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. وبمناسبة مصادفة الذكرى السنوية الرابعة والعشرين للإبادة الجماعية المرتكبة في سريرينيتسا، في الأسبوع

بحقهم لوائح اتهام وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم، كذلك نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم.

ونشجعها أيضاً على إظهار الدعم للمساءلة من خلال زيادة التعاون فيما بينها بشأن المسائل ذات الصلة والعدالة الجنائية الدولية عن طريق الموافقة على ميزانية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية تتناسب مع احتياجاتها وإتاحة المجال لها للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها في الوقت المناسب.

تضطلع مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك الآلية، بدور حاسم في مكافحة الإفلات من العقاب، الأمر الذي يمكن أن يسهم في ردع أخطر الجرائم التي تثير القلق على الصعيد الدولي ومنع وقوعها، والحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد. واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً للمجلس التزام بولندا بكل ما ذكر آنفاً واستمرار دعمها للآلية واستعدادها للتعاون معها. ونكرر دعوتنا للآخرين إلى اتخاذ نفس الموقف.

السيد ليشارتس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانهما الشاملين والموضوعيين. وأود أيضاً أن أرحب بوزيرة العدل في صربيا، السيدة كوبوروفيتش، ووزيرة الدولة للشؤون السياسية في كرواتيا، اللذين سيتكلمان في وقت لاحق. ويدل حضورهما على الأهمية التي يوليها هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الرئيس تيودور ميرون على خدمته الممتازة في آلية تصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأتمنى للرئيس الجديد، القاضي كارمل أغيوخوس، كل التوفيق في عمله. نحن على ثقة بأن الرئيس أغيوخوس سيقود الآلية بمهارة في المهام المقبلة بما يملكه من تجارب وخبرات هائلة.

ونرحب بالأولويات الرئيسية التي حددها لنا الرئيس أغيوخوس للتو، وعلى وجه الخصوص، أولاً، استكمال النظر في الدعاوى بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب مع ضمان مراعاة الأصول القانونية ومعايير المحاكمة العادلة؛ ثانياً، إرساء ثقافة عمل موحدة، وتحسين التنسيق بين الفرعين، ومواءمة الممارسات

لا نرى أي سبب للاحتفال. ونعتقد أنه، في سياق موضوع جلسة اليوم، فهناك أحداث أخرى تكتسي أهمية أكبر بكثير. وللأسف، فإنها أحداث مأساوية.

فقبل ٢٠ عاما، قامت القوات الجوية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بعملية عسكرية ضد يوغوسلافيا، وعلى مدى عدة أشهر، نفذت الضربات بالقذائف والقنابل ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكانت أهداف تلك العمليات في غالبيتها العظمى مرافق مدنية، بما في ذلك المناطق السكنية في بلغراد والجسور والمدارس. وأودت تلك الهجمات بحياة المئات من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال.

وفي ذلك الوقت، رفضت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التحقيق في تلك الهجمات الإجرامية. وعوضا عن ذلك، جاءت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بخرافة أن بلغراد هي المسؤولة بمفردها عن حرب البلقان، وعاقبت الصرب بوحشية مع تبرير مشاركة الآخرين في الحرب الأهلية. يذكر الجميع الأحكام المريعة ببراءة الفريق أنتي غوتوفينا، والقائد الميداني ناصر أورييتش والألباني من كوسوفو راموش هاراديناي.

وتسلمت آلية تصريف الأعمال المتبقية الشعلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبما يتعارض مع الحكم الابتدائي، جرت إعادة محاكمة وأصدر بشكل غير عادي بحق الصربي رادوفان كارادزيتش حكما أشد. ولا تزال إجراءات الاستئناف معلقة ريثما يصدر الحكم بالسجن المؤبد لراتكو ملاديتش. وتكمل هذه الأحكام دائما حملات عدائية عبر وسائل الإعلام وضغط إعلامي على القضاة.

وقد فوجئنا بإدراج قضية انتهاك حرمة المحكمة في جدول أعمال آلية تصريف الأعمال المتبقية وهي القضية التي رفعتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في سياق محاكمة فويسلاف شيشيلي. ونرى أن تدابير من هذا القبيل هي محاولة أخرى لتمديد وجود تلك الهيئة بشكل مصطنع. ولا يزال التأكد من

الماضي، تناشد ألمانيا المؤسسات الحكومية في جميع البلدان في المنطقة أن تكافح هذه الفظاعة بنشاط.

ولا يزال خمسة أشخاص أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي في انتظار نقلهم إلى دول الإنفاذ. وقررت ألمانيا أن تكون قدوة وقبّلت أربعة من الأشخاص الـ ١٨ المدانين، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا وقبول نقل الذين أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى نظمها العقابية.

وأخيرا، وبينما نحتفل بيوم العدالة الجنائية الدولية، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لجميع الذين يكرسون عملهم لتنفيذ العدالة الجنائية الدولية، وأن نؤكد لهم تأييد ألمانيا الكامل لجميع المحاكم والآليات الجنائية الدولية التي تخدم غرض العدالة الجنائية الدولية.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بحضور القيادة الجديدة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين - الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس - إلى القاعة ونشكرهما على تقريريهما المفصلين (S/2019/417، المرفقان الأول والثاني).

ونظرا للظروف الخاصة، فمن المفارقات أن عبارات الامتنان هذه على التقريرين والأنشطة التفصيلية إنما تعني أن الهيئة التي أنيط بها تولى إدارتها في حالة انتهاك دائم للغرض الرئيسي المنصوص عليه في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وعلى العكس من المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجلس الأمن، تبدي المحكمتان، المنشأتان قبل ٢٥ عاما، درجة نادرة من الدينامية في إطار هذا الترتيب الجديد.

لقد تجلت فعلاً رمزية هذه المرحلة. فبعض الوفود تحتفل بيوم ١٧ تموز/يوليه - تاريخ اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - بوصفه يوم العدالة الجنائية الدولية. غير أننا

تحت قيادته. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن الامتنان للقاضي ميرون على تفانيه ودوره الهام في قيادة الآلية، التي حققت الكثير بفضل توجيهه.

وأود أيضا أن أشكر المدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس، على إحاطته الشاملة عن الأعمال التي اضطلع به مكتبه.

نرحب بالجهود التي بذلتها الآلية فيما يتعلق بالإدارة والتشغيل والأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي في الواقع أمور جديرة بالثناء. ونود بصفة خاصة أن نشدد على تركيز الرئيس على معالجة القضايا الجنسانية في إطار الآلية، فضلا عن تعزيز كفاءتها. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، فإن من دواعي سرورنا بصفة خاصة أن النساء يشكلن نسبة ٥٠ في المائة من موظفي الفئة الفنية في الآلية. ونود، بطبيعة الحال، أن نرى نفس النسبة من النساء في العدد الإجمالي للموظفين. إن زيادة التركيز على كفاءة الآلية أمر إيجابي حقا. ولذلك، تشجعنا الاستراتيجيات المبتكرة الواردة في تقرير الرئيس (S/2019/417)، المرفق الأول) والتي تهدف إلى تعزيز الكفاءة، مثل زيادة التنسيق بين الفرعين ومواءمة الممارسات والسياسات.

وإذ ننتقل إلى الإحاطة التي قدمها المدعي العام، فإننا نود أن نشكره على تقريره (S/2019/417، المرفق الثاني). ونحن معجبون للغاية بالعمل الذي اضطلع به المدعي العام وأعضاء مكتبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبجهودهم التي لا تكل في تنفيذ ولاية الآلية. ونحيط علما بالشواغل التي أثارها المدعي العام فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه مكتبه ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع الدول. ونعتقد أن الدول عليها التزام دولي بالتعاون مع الآلية والمدعي العام. وتأخذ جنوب أفريقيا، شأنها شأن الدول الأخرى، التزاماتها الدولية على محمل الجد. ونحن لا نؤيد الإفلات من العقاب. وبالتالي، وفيما يتعلق بطلب المساعدة المقدم إلى جنوب أفريقيا، فإن السلطات المحلية المختصة تعكف

حصول المتهم على الرعاية الطبية الملائمة وفي الوقت المناسب يشكل مسألة ملحة. ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الصحية لراتكو ملاديتش. ولا يمكننا التأكيد من مصادر مستقلة أنه يحصل على الرعاية الجيدة والعلاج الملائم في المرافق العقابية التابعة للآلية.

ومع تغيير قيادة آلية تصرف الأعمال المتبقية، فإننا نتوقع تحسينات داخل تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وخارجها. وفي الوقت الراهن، فإننا لن نساهم بأي تمويل في ذلك الجزء من ميزانية الأمم المتحدة المخصص لهذا الهيكل.

في الختام، أود أن أتقدم بطلب شخصي إلى المدعي العام براميرتس. لقد قال في إحاطته ما يلي، وسأقتبس من كلامه باللغة الإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

”ولم يخرج أحد سالماً - لا في البوسنة والهرسك ولا في كرواتيا أو كوسوفو أو صربيا“.

(تكلم بالروسية)

وأود أن أطلب من المدعي العام أن يوضح للقائمين على كتابة خطابه أن أي إشارة إلى كوسوفو في هذه القاعة يجب أن تُرفق بها الملاحظة اللاحقة التالية، والتي سأقتبسها أيضا باللغة الإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

”جميع الإشارات إلى كوسوفو ترد في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)“.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي أغيوس على توليه رئاسة الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحن مقتنعون بأن الآلية ستواصل إحراز تقدم كبير في أعمالها

على نظر هذه المسألة وهي على اتصال مع مكتب المدعي العام بهدف التوصل إلى حلول.

وتود جنوب أفريقيا أن تثني على المدعي العام وأعضاء مكتبه تقديرا لما يبذلونه من جهود تتجاوز التزاماتهم في مجال الادعاء. وعلى وجه الخصوص، نود التشديد على الأنشطة المضطلع بها في مجال بناء القدرات من خلال توفير التدريب العملي المناسب على أساليب التحقيق والمقاضاة. إن بناء القدرات هذا أمر أساسي في كفاءة الاستدامة المستقبلية للجهود المبذولة حاليا لإقامة العدل.

في الختام، نود أن نعرب عن امتناننا على العمل الذي تضطلع به الآلية في ظل ظروف كثيرا ما تكون غير مثالية، ونود أن نشي عليها لما تبذله من جهود. ونحن مقتنعون بأن الآلية ستواصل السعي جاهدة إلى الوفاء بولايتها في ظل قيادته الفعالة الحالية.

أولا، نرحب بالجهود التي يقوم بها رئيس الآلية الذي شرع، منذ توليه مهامه الجديدة، في اعتماد أولوياته التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين أداء عمل الآلية وضمان إتمام الإجراءات القضائية المتبقية، مع مراعاة عامل الوقت والكفاءة وتعزيز التعاون بين فرعي الآلية وتحسين الأداء الوظيفي للعاملين فيها، وذلك دون الإخلال بالولاية المنصوص عليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ورغم التحديات التي تواجهها والتي تتمثل في الآتي: أولا، زيادة الأنشطة القضائية وذلك فيما يتعلق بطلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة والاطلاع على المعلومات السرية والادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وذلك بسبب توقف الدعم الذي كنت تقدمه كل من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لها نتيجة إغلاقهما. وثانيا، عدم موافقة الجمعية العامة على اعتماد ميزانية الآلية المقترحة لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، الأمر الذي أدى لقيام الآلية بإعداد ميزانية منقحة ومنخفضة عن سابقتها، وذلك عن طريق تسريح عدد من موظفيها، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على عمل الآلية في تنفيذ ولايتها، فضلا عن انخفاض الروح المعنوية لدى موظفي الآلية. وعليه، فقد بات من الضروري أن تعتمد الميزانية الجديدة دون تنقيح أو نقصان لكي تضطلع الآلية بمهامها التي أوكلناها إليها، خصوصا وأنها مقبلة على استحقاقات قضائية تتمثل في سعيها إلى إنهاء القضايا المتبقية في عام ٢٠٢٠.

ثانيا، نشي على سرعة الإجراءات التي يقوم بها القائمون على الآلية، من قضاة وادعاء وقلم المحكمة، في المحاكمات المنظورة أمام قضاة الآلية، والتي من شأنها تسريع صدور الأحكام بحق

السيد العجمي (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد كارمل أغيوخوس، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على إحاطته القيمة حول التقدم المحرز في العمل المنجز من قبل الآلية الدولية، والتي تُعتبر الأولى منذ توليه رئاسة الهرم القضائي للآلية، متمنيا له التوفيق والسداد في مهامه الجديدة.

كما أتقدم إلى سلفه، السيد تيودور ميرون، بالشكر العميق على الجهود المضنية التي بذلها طوال الفترة التي تبوأ فيها رئاسة الآلية. والشكر موصول أيضا إلى المدعي العام سيرج براميرتس على الإحاطة القيمة التي قدمها لنا.

لقد شكل إنشاء مجلس الأمن، بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، آلية دولية تُعنى بمتابعة إنهاء الأعمال المتبقية من محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا اللتين أنشئتا لإحقاق الحق لأصحابه من الضحايا الذين سقطوا في جرائم حرب وإبادة

إحاطتيهما. إننا نقدر عمل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وتفاقي قضائهما ومحاميها وموظفيها في العمل بلا كلل.

كما نشكر الرئيس أغويوس على قيادته خلال الأشهر الستة الماضية. وأولوياته المعلنة المتمثلة في ضمان اتخاذ إجراءات قانونية فعالة ومناسبة من حيث التوقيت، مع ضمان إجراء محاكمات عادلة للمتهمين، وتنسيق العمليات في فرعي أروشا ولاهاي وتعزيز بيئة عمل إيجابية، هي موضع ترحيب كبير.

ونشيد بوجه خاص بالتزام الرئيس أغويوس باتخاذ إجراءات بشأن مزاعم التحرش الجنسي والتمييز في الآلية. ويشجعنا أيضاً الإعلان عن نهج جديد لعمليات الإفراج المبكر، الذي يتيح التشاور مع أصحاب المصلحة لزيادة الشفافية والسماح بالنظر في التأثير الكامل لقرار بشأن الإفراج المبكر.

يشمل العمل الجاري للآلية قضايا مهمة للغاية، بما في ذلك دعوى الاستئناف في قضية ملاديتش، ومحاكمة ستانيشيتش وسيما توفيتش الجارية، وإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية تورينابو وآخرين. وينبغي أن نتوقف أيضاً لنسلط الضوء على حكم دائرة الاستئناف فيما يتعلق برادوفان كارادزيتش الذي أصدرته في شهر آذار/مارس وأيدت فيه الحكم بإدائته بالإبادة الجماعية وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، لأننا قمنا قبل أسبوع واحد فقط بإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سربرينيتسا.

قبل أربعة وعشرين عاماً وبعد ترحيل ٣٠ ٠٠٠ امرأة وطفل ومسن بوسني قسراً من سربرينيتسا، تم قتل أكثر من ٨ ٠٠٠ رجل وصبي. أيدت دائرة الاستئناف تما توصلت إليه الدائرة الابتدائية من أن عمليات القتل هذه التي هي أكبر جريمة قتل جماعي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، كانت نتيجة مباشرة لقرار كارادزيتش وشركائه بالقضاء على مسلمي البوسنة في سربرينيتسا. ولتحقيق تلك الغايات الشريرة، انخرط كارادزيتش

المتهمين. الأمر الذي لمسناه من خلال صدور حكم درجة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش في شهر آذار/مارس الماضي. ونتطلع في الوقت ذاته إلى صدور الأحكام النهائية في ما تبقى من القضايا المنظورة ضمن النطاق الزمني المحدد لها.

ثالثاً، ننوه بالجهود التي قامت بها الآلية تجاه جعلها هيكلًا صغيراً مؤقتاً وفعالاً تنقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، وفقاً لما نص عليه قرار إنشائها، وذلك من خلال اعتماد عدة تدابير تؤدي إلى خفض نفقاتها بشكل لا يؤثر على سير عمل الآلية.

رابعاً، نقدر الجهود التي يبذلها المدعي العام للآلية. إلا أننا نرى أن مسؤولية تحديد أماكن الهاربين الثمانية وإلقاء القبض عليهم لا تقع على عاتق الآلية وحدها بل من الواجب التعاون فيما بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة للمساعدة في تعزيز الجهود المبذولة من قبل الآلية والتي وصلت إلى بعض المعلومات الهامة تجاه تحديد أماكنهم والقبض عليهم.

خامساً نحدد التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تتصل بتلبية شواغل الدول الأعضاء التي انعكست في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) والمتعلقة بمسألة الإفراج المبكر مؤكدين في الوقت ذاته ضرورة مواصلة أخذ الآلية بعين الاعتبار ملاحظة الدول الأعضاء بشأن عمل الآلية من أجل الوصول إلى النتيجة المبتغاة من إنشائها.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لما تقدمه بيرو بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكذلك مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على ما يبذلونه من جهود لتنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيدة بيرس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام برايميرس على

وآخرون أولاً في حملة دعائية لتصوير المسلمين البوسنيين والكروات البوسنيين كأعداء للصرب مستغلين انعدام الثقة والشك لتوفير المناخ الذي تصبح فيه الإبادة الجماعية ممكنة.

ولأننا لا نزال نعيش في ظل تلك الجريمة، فإننا نشعر بالقلق الشديد عندما نرى تمجيد مجرمي الحرب المدانين وإعادة القادة عديمي الضمير كتابة الأحداث التاريخية. يجب إدانة أولئك الذين ينكرون الحقيقة ويتسببون في عدم الثقة في مؤسسات العدالة وينكرون صفة الإنسانية المشتركة لجيرانهم ويستغلون آلام الضحايا لأغراضهم الخاصة. إننا نرتكب ظلمًا فادحًا في حق أولئك الذين فقدوا حياتهم جراء صممتنا في مواجهة سياسات الانقسام والكرهية. على الرغم من اختباء كارادزيتش لأكثر من عقد من الزمان إلا أن حقيقة العثور عليه ومحاكمته هي دليل قوي على شجاعة الضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم وثقتهم في العدالة.

ولكن العبء لا يقع على عاتق الضحايا لتحقيق العدالة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم ضدهم، بل يقع على عاتق الدول. إننا نشيد بالبحث المستمر للآلية عن الروانديين الثمانية الذين لا يزالون مطلوبين لأدوارهم في الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، قبل خمسة وعشرين عاما.

وهؤلاء الأفراد متهمون بالمسؤولية عن بعض من أكثر الأعمال وحشية في عصرنا وهم: فيليسيان كابوغا الذي يزعم أنه مول الإبادة الجماعية وبروتيس ميرانيا الذي قاد كتيبة الحرس الرئاسي والمتهم بأنه مسؤول عن قتل العديد من السياسيين المعتدلين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة وأوغستين بينيمان الذي قاد وزارة الدفاع. ولا يزال هؤلاء الرجال وخمسة آخرون هاربين، وتقع على عاتقنا مسؤولية تقديمهم إلى العدالة. عرضت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٨ مكافآت مالية للحصول على معلومات تؤدي إلى اعتقال المتهمين الروانديين والهاربين من يوغوسلافيا السابقة. ونواصل عرض ما يصل إلى

٥ ملايين دولار مقابل أي معلومات تؤدي إلى اعتقال هؤلاء الأفراد الثمانية. ولتكن هذه وقضية كارادزيتش رسالة لهم. لن نتوقف عن البحث عنهم.

إذا كان هناك أي أمر ينبغي لجميع الدول الدفاع عنه، فهو تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية. إننا نرحب بالتزام جنوب أفريقيا المعلن بالتعاون الكامل مع الآلية، لكن خاب أملنا لسماع أنها لم تتخذ أي إجراء بعد بشأن طلبات الآلية. ونحث الحكومة على التنسيق الوثيق مع الآلية من أجل البحث عن الهاربين.

أخيراً، هذه مرحلة انتقالية للآلية حيث إن دورها في ضمان المساءلة على وشك أن ينتهي. وتقع المسؤولية بشكل متزايد على عاتق السلطات الوطنية لإنهاء مهمة إجراء محاكمات في القضايا المتبقية. وكما أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كانتا رائدتين في القانون الجنائي الدولي، فإن الآلية أصبحت رائدة الآن حيث تبين كيف يمكن نقل المعرفة والمهارات إلى المحاكم الوطنية. ونشيد أيضاً بعمل الآلية لبناء القدرات في الهيئات القضائية الوطنية في أفريقيا وفي يوغوسلافيا السابقة من أجل بناء أجيال جديدة من المحامين القادرين على المشاركة في محاكمة جرائم الفظائع في إطار نظمهم القانونية.

وكما ذكر المدعي العام، تلقت الآلية عدداً غير مسبوق من طلبات المساعدة. وهذا يدل على قيمتها الهائلة والمستمرة في النظم الوطنية. وتود الولايات المتحدة أن تؤكد التزامها المستمر بمساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا. وسوف نستمر في تذكّر أولئك الذين فقدوا أرواحهم في رواندا ويوغوسلافيا السابقة والوقوف إلى جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في جهودهم لتحقيق العدالة.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر القاضي كارمل

وتعجيد مجرمي الحرب في بعض بلدان يوغوسلافيا السابقة. إن دور الآلية في مكافحة خطاب الكراهية وأي أيديولوجية تدعو إلى التمييز أمر بالغ الأهمية، ولكنه يتطلب التعاون الكامل من دول المنطقة. ويأسف بلدي كذلك لزيادة التباطؤ في التعاون القضائي الإقليمي في البلقان، الذي بدوره سيفلت المسؤولون عن جرائم الحرب من العقاب. ولذلك فإننا ندعو الدول المعنية إلى عكس الاتجاه الحالي وإلى أن تتذكر بصفة خاصة الالتزامات التي تعهدت بها في ذلك الصدد في العام الماضي خلال مؤتمر قمة غرب البلقان في لندن في إطار عملية برلين.

وقد شجع المجلس الآلية، في القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، على النظر في استحداث خطة إفراج مبكر مشروط. وكان الهدف من ذلك هو الرد على الشواغل التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء عقب الإفراج المبكر عن عدد من الأشخاص المحكوم عليهم. وترحب بلجيكا باعتزام الرئيس الجديد التشاور مع الأطراف المعنية الأخرى وتنظر حاليا في إيجاد حلول مناسبة في هذا الصدد. ومن الضروري فعلا أن تتمكن الآلية من مواصلة أنشطتها في جو يسوده السلام.

إن ولاية الآلية فريدة من نوعها. فهي، بالإضافة إلى أنشطتها القضائية، تضطلع بمهام متبقية أخرى من قبيل تقديم المساعدة إلى المحاكم الوطنية. وتُعنى الأخيرة مباشرة بمسؤولية الدول عن التحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني ومقاضاتهم والفصل في قضاياهم. وتدعم بلجيكا الآلية دعما كاملا في اضطلاعها بولايتها، مما يتيح للمئات من ضحايا حروب البلقان والإبادة الجماعية في رواندا إسماع قصصهم والإدلاء بشهاداتهم عن فظائع تسعينات القرن الماضي حتى لا تُنسى أبدا. ومن ثم فإن الآلية تشكل نموذجاً يُبرزه مجلس الأمن بحق اليوم ١٧ تموز/يوليه، اليوم العالمي للعدالة الجنائية الدولية.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين

أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما الخطيين (S/2019/417، المرفقان الأول والثاني) والإحاطتين اللتين قدمتهما للتو لمجلس الأمن. وأهنئ أيضا القاضي أغيوس على تعيينه رئيسا للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وتشيد بلجيكا بعمل الآلية الذي تميز بالطبع خلال الأشهر الستة الماضية بالحكم الصادر عن دائرة الاستئناف في قضية كارادزيتش، حيث حكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وعلى الرغم من تخفيض الميزانية تواصل الآلية إظهار مستوى عال من النشاط مع الحفاظ على رؤية مجلس الأمن المتمثلة في كونها كيان صغير وفعال وذو طبيعة مؤقتة.

إن محاربة الإفلات من العقاب وضمان العدالة فيما يخص أخطر الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي هي التزامات أساسية تقع في المقام الأول على عاتق الدول المعنية. إن جهود الدول الأعضاء، التي تدعمها الآلية، تسهم مباشرة في عملية المصالحة بين الطوائف. ولهذا السبب من الضروري أن تتعاون جميع البلدان المعنية ليس فقط فيما بينها ولكن أيضا مع الآلية. وفي هذا الصدد من المؤسف كون ثمانية أفراد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لوائح اتهام، ما زالوا مطلقي السراح. وتذكر بلجيكا بأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام في جهوده الرامية لتحديد مكان الهاربين المتبقين ومحاكمتهم.

ويجب على أعضاء المجلس بالطبع أن يكونوا مثالا يحتذى به للآخرين ويسعدنا إعراب جنوب أفريقيا عن استعدادها للتعاون. ونحن نؤيد نداء المدعي العام لسلطات جنوب أفريقيا للوفاء بهذا الالتزام في الممارسة العملية في أقرب وقت ممكن، إذ سيسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في رواندا.

وعلى نفس المنوال يساور بلجيكا قلق شديد من استمرار التقارير الواردة من مكتب المدعي العام بشأن إنكار الجرائم

النحو الذي تم إبرازه من قبل، إلى انخفاض عدد الموظفين والموارد وإلى تخفيضات في المرافق والخدمات. غير أن الآلية كانت مصممة على مواصلة الاضطلاع بولايتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، ويسرنا أنها واصلت اتخاذ الخطوات اللازمة لجعل هذا الأمر ممكنا.

ونود أن نشير إلى تقديم خطة تخفيض إنفاق الآلية وسياسة تقليص حجمها، إذ يواصل سجل المحكمة تطويرها وتنفيذها معا لكفالة أن تظل الآلية في المسار السليم لإنجاز ولايتها بطريقة مسؤولة ماليا في مواجهة قيود الميزانية. ولكننا لسنا بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا باتساع نطاق المهام التي تضطلع بها الآلية على الوجه الصحيح. فإلى جانب مهامها القضائية، يتعين كذلك الاعتراف بأهمية مهامها الأخرى، ولذلك يجب علينا أن نأخذ في الحسبان الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التكاليف والفعالية. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الآلية للفترة المتبقية من ولايتها، وتدعو الآخرين إلى مواصلة تقديم الدعم الذي تحتاج إليه الآلية، سواء من الناحية المالية أو اللوجستية أو السياسية.

ونحن نتابع التطورات في فرع أروشا باهتمام، بما في ذلك استمرار قضية انتهاك حرمة المحكمة في مواجهة تورينابو وآخرين، علاوة على انتظار نتيجة استعراض قضية غيراباتواري. ونشير إلى أن عددا من الروانديين الهاربين ما زالوا طلقاء، ندعو جميع الدول إلى التعاون مع المدعي العام في محاولته نقل أولئك الهاربين إلى الآلية. وكذلك نأمل في أن تساعد الدول بإيجاد حل لمشكلة نقل التسعة الذين أفرج عنهم وبرت ساحتهم في أروشا.

وبالانتقال إلى لاهاي، نرحب بنتيجة الاستئناف في قضية كارادزيتش في وقت سابق من هذا العام. فتشديد الحكم في قضية كارادزيتش على جرائم تشمل الإبادة الجماعية، من عقوبة بالسجن لمدة ٤٠ عاما إلى السجن مدى الحياة، تبعث برسالة قوية مفادها أن الذين ينفذون هذه الفظائع سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم ويحكم عليهم وفقا لذلك. وكذلك نلاحظ التقدم

الجنائيتين، القاضي كارمل أغويس، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على الإحاطتين اللتين قدماهما للمجلس اليوم.

وفي البداية، ولكون هذه أول جلسة للمجلس يحضرها القاضي أغويس بوصفه رئيسا للآلية، أود أن أهنته رسميا باسم المملكة المتحدة على تعيينه. ونثني على الأولويات التي حددها لرئاسته، ونرحب بفرصة العمل بصورة بناءة معه، تماما كما فعلنا مع سلفه، القاضي تيودور ميرون، الذي نقدر إسهامه الكبير كرئيس.

واليوم، كما ذكر، نحتفل باليوم الدولي للعدالة الجنائية. إن تقديم الدعم للعدالة الجنائية الدولية والقانون الدولي الإنساني هو أحد العناصر الأساسية للسياسة الخارجية للمملكة المتحدة. فنحن نرى أن العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم ذات الاهتمام الدولي أمر بالغ الأهمية لبناء السلام الدائم والأمن وضمان حماية حقوق الإنسان للجميع.

وقد تولت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مسؤولياتها بشكل كامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب مسؤوليات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومنذ ذلك الحين، واصلت الآلية إحراز تقدم جدير بالثناء في تنفيذ ولايتها. وقد حققت الاستمرارية في طائفة واسعة من المهام، بما في ذلك محاكمة الهاربين من العدالة من ذوي الرتب الأعلى وإنفاذ الأحكام الصادرة ضد المدانين - وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة مساعدة الآلية طواعية بإنفاذ أحد هذه الأحكام - وحماية الضحايا وحفظ المحفوظات السجلات. وبذلك تكون قد ضمنت إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومع ذلك، تظل الآلية تعمل بميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ المخفضة بشكل كبير. وقد أدى ذلك، على

الاستقرار في المنطقتين. ولذلك فإننا نأمل في أن ينضم أعضاء المجلس والدول الأعضاء إلى المملكة المتحدة في دعم تدابير الآلية الرامية إلى مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية ونهجها المتمثل في عدم التسامح إطلاقاً إزاء إنكار الإبادة الجماعية بجميع أشكالها.

السيد ليو يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الرئيس كارمل أغويوس والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما بشأن الأعمال الأخيرة لآلية تصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى القاضي أغويوس الرئاسة، وعُين أربعة قضاة جدد، وأعيد تعيين المسجل إلياس لفترة أخرى، وواصل عمل الآلية إحراز التقدم.

تخطط الصين علماً بالتقدم التدريجي المحرز في الأنشطة القضائية للآلية خلال الأشهر الستة الماضية وتوقعاتها بإنهاء القضايا المتبقية. وينبغي أن تحرز الآلية تقدماً في القضايا المعنية بشكل عملي وفعال وفقاً لجدولها الزمنية.

وتخطط الصين علماً بالجلسة العامة للقضاة التي استضافها الرئيس أغويوس والأولويات الرئيسية الثلاث التي اقترحتها بما في ذلك ضمان إنهاء الإجراءات القضائية المتبقية للآلية بكفاءة وفي الوقت المناسب لتعزيز ولاية الآلية الفريدة عن طريق تحسين التنسيق بين فرعيها والوسائل الأخرى وتهيئة بيئة عمل أفضل لموظفيها. ونوه أيضاً باستمرار جهود مكتب المدعي العام لتعقب واعتقال الفارين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإن لجميع هذه التدابير أثراً إيجابياً على تعزيز عمل الآلية.

وترحب الصين بالتدابير التي اتخذتها الآلية لتنفيذ القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) بغية اتخاذ نهج أكثر حصافة في معالجة مسألة الإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونأمل أن تواصل الآلية اتخاذ الإجراءات اللازمة

المحرز في قضايا ملاديتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، ويسرنا أن من المقرر اختتام هذه القضايا بنهاية العام المقبل.

وفي حين أُحرز بعض التقدم، فإن التعاون القضائي الإقليمي المحدود بين بلدان يوغوسلافيا السابقة لا يزال يعوق الوصول إلى العدالة بالنسبة للعديد من الضحايا. فلا يمكن للآلية أن تفي بولايتها بالكامل وتحقق العدالة للضحايا إلا من خلال الجهود الجماعية لتلك البلدان. وقد شدد الإعلان المشترك المتعلق بجرائم الحرب، الموقع في لندن على مستوى رؤساء الوزراء خلال مؤتمر قمة غرب البلقان في لندن العام الماضي، على أهمية دعم التعاون الإقليمي الفعال وإزالة العقبات التي تعترضه، مع تعزيز التعاون والسعي إلى مساعدة آلية تصرف الأعمال المتبقية. ونحث البلدان المعنية على العمل بشكل وثيق مع بعضها البعض ومع الآلية، ولا سيما مكتب المدعي العام، لضمان المساءلة من خلال التعاون الفعال. وتعزز المملكة المتحدة بدعم ذلك الهدف بتنفيذ مشاريع في المنطقة.

وأخيراً، وربما الأهم، يصادف نيسان/أبريل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا، وسيشهد العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريرينيتسا. وينبغي للذكرى السنوية لهذين المثالين للفظائع المدمرة أن يدفعنا إلى التفكير في الإسهام الكبير للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآن الآلية، في ضمان مساءلة مرتكبي تلك الأعمال والمحرضين عليها. وعلى الرغم من أن إكمال هذه المحاكمات لن يعيد إلى الحياة الآلاف الذين قتلوا أو يمحوا حزن أسرهم، فإنه يبعث برسالة واضحة مفادها أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب لأولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم.

غير أنه بعد خمس وعشرين سنة، لا يزال إنكار الإبادة الجماعية لكلا المثالين على الفظائع مستمراً. وهذا أمر غير معقول ويستحق الشجب. فهو يمثل تهديداً مباشراً لدوام

وترى الجمهورية الدومينيكية أنه ينبغي أن تكون أولويات رئيس الآلية الجديد صحيحة وحسنة التوقيت. ونؤيد هذه الأولويات التي تركز بشكل خاص على توحيد ومواءمة المعايير وأساليب العمل وعمليات الدوائر التي تتألف منها الآلية بهدف زيادة أنشطتها واتساقها بما يمكنها من تحقيق أهداف عملها للعام ٢٠٢٠. ونؤيد بالمثل مناشدة الرئيس أغويوس المجتمع الدولي لتضافر جهوده على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في التعاون على نقل الأشخاص الذين أفرج عنهم أو أولئك الذين قضوا مدة عقوبتهم. فلهؤلاء الأفراد الحق في الحصول على وثائقهم الثبوتية والاندماج في مجتمعاتهم مرة أخرى.

وعلاوة على ذلك فإن الدول الأعضاء في مجلس الأمن ملزمة على وجه الخصوص بالتعاون مع الهيئات والمكاتب المنشأة بموجب الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وبالتالي نرى أن من الضروري دعم ميزانية الآلية في إطار الأمم المتحدة. وعلى الرغم من التخفيضات والتسويات الإدارية التي يجريها الرئيس فلا شك في أن تخصيص الأموال المناسبة يعتبر عنصرا أساسيا لنجاح الآلية.

وعلى صعيد آخر نهنئ مكتب المدعي العام على التقدم المحرز في تعقب الهاربين من العدالة على النحو المبين في التقرير الصادر في أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/417، المرفق الثاني) ونحث المجتمع الدولي على التضامن ودعم جهود الآلية في مجالات التحقق من هوية على الأفراد المطلوبين من قبلها والقبض عليهم والتحقيق معهم.

وأخيرا، نود الإشارة إلى أمر الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين. ونعرب عن شعورنا بالقلق من أن هذه الأوامر لم تخضع بعد لنظام شروط محددة بالرغم من أحكام الفقرة ١٠ من القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). ونرى أن من الضروري إنشاء نظام للإفراج المبكر يراعي ضرورة مشاركة الضحايا والدول المتضررة والمجتمعات المحلية فيه.

لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقارير تقييم أعمالها وتقارير مراجعة الحسابات ذات الصلة بما يمكنها من الاستمرار في تحسين عملها.

وتود الصين أن تؤكد مجددا أنه ووفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشأن هذا الموضوع فإن الآلية هيئة صغيرة وفعالة ومؤقتة وأن مهامها وحجمها سيتقلصان مع مرور الوقت. ونأمل أن تواصل الآلية العمل وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) في هذا الصدد.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى بيرو، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على إسهامهما في تنسيق الأنشطة بين المجلس والآلية.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يسرنا أن نرحب بمقدمي الإحاطتين اليوم: الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس ونشكرهما على إحاطتهما التفصيليتين. ونتمنى للرئيس أغويوس النجاح في مهمته الجديدة والصعبة.

ويكتسي وجود هيئات مثل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين أهمية بالغة لبناء مجتمعات خالية من الإفلات من العقاب. ويؤكد عمل الآلية مجددا التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان والسلام العالمي.

ونثني على التقدم الذي أحرزته الآلية في قضايا المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين، والمدعي العام ضد يوفيكاستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، والمدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش. ونأمل أن نرى إنهاء بعضها بحلول عام ٢٠٢٠ كما أشار الرئيس أغويوس في تقريره المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/417، المرفق الأول) ونرحب أيضا بعمل الآلية الرامي إلى حماية نحو ٣١٥٠ شاهدا ودعمهم.

الكبير من الأوامر الصادرة عن الآلية. فكل ذلك دليل على تفانيه وحيويته. وفيما يتعلق بالالتزام باتخاذ الإجراءات بشأن القضايا الجنسانية فإننا نؤكد تأييدنا لذلك ولكننا نأمل أن تنفذ هذه الإجراءات بطريقة تضمن عدم حيدة الآلية عن ولايتها الأساسية أو تتطلب مزيدا من تخفيض ميزانيتها المحفّضة أصلا.

ونلاحظ أيضا أن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت بارتفاع عدد الأنشطة القضائية التي جرى الاضطلاع بها، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، على الرغم من أننا نشيد بالتأكيد بجميع الجهود البرنامجية الرامية إلى إنجاز جميع القضايا المتعلقة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ لكي يتم تناول القضايا المتبقية في عام ٢٠٢١.

وإذ نضع في الاعتبار أن نجاح عمل الآلية يتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات المتعلقة بتعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم ونقل الأشخاص المفرج عنهم، فإننا ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز استعدادها لزيادة مساعدة الآلية التي تشتد الحاجة إليها، على نحو ما ينص القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨). ونغتنم هذه الفرصة لننضم إلى من سبقونا في الإشادة بالتزام جميع تلك البلدان التي تواصل تقديم الدعم والتعاون على نحو متسق مع الآلية، سواء في إنفاذ الأحكام أو في غير ذلك من مجالات الاهتمام.

وفي الختام، تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا على التزامها الثابت بتعزيز سيادة القانون وتشجيع تحقيق العدالة عن طريق دعم الآلية في كل جانب من جوانب أعمالها بوصفها أداة تابعة لمجلس الأمن من أجل إقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب، وبالتالي تحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين نشدهما. وأخيرا، نود أن نشكر بعثة بيرو لمواصلة تولي رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بطريقة شفافة وكفؤة ودينامية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أرحب بالقاضي كارمل أغويوس وأهنئه على تعيينه رئيسا للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأخذ في الاعتبار أن هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها هنا لتقديم إحاطة لمجلس الأمن. ونرحب أيضا بالمدعي العام سيرج براميرتس. ونشكرهما على إحاطتهما المستفيضتين عن عمل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية خلال الأشهر الستة الماضية.

وإذ ندرك التحديات التي تواجه ميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال بسبب التخفيضات في الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٨، نشيد بالجهود التي تواصلها الآلية في إنهاء أعمالها القانونية المتعلقة والوفاء بولايتها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية الممكنة مع مراعاة احترام الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية للمتهمين والأشخاص المدانين الخاضعين لولايتها.

ونشيد في ذلك الصدد بالجهود التي يبذلها الرئيس بغية تحسين ديناميات التفاعل والتعاون بين الفرعين اللذين تتألف منهما الآلية بالسعي إلى توحيد معاييرهما ونظام سجلاتها في أروشا ولاهاي. ولا شك في أن تنفيذ نهج إداري موحد سيكون له أثر إيجابي على عمليات الآلية.

ويرحب بلدي بالعزم المعرب عنه في النهج الجديد للآلية والذي تلتزم فيه آراء الدول المعنية وخاصة يوغوسلافيا السابقة نظرا لأن الأحكام المتعلقة بتقييم الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين لم تدرج في ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويمكن النظر في الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين شريطة أن يكونوا قد قضوا ما لا يقل عن ثلثي مدة عقوبتهم.

ونرحب بالزخم الذي بدأ به الرئيس عمله بعقده عدة اجتماعات مع موظفي الآلية مما يشجع على روح الانسجام بينهم فضلا عن عقد الجلسات العامة مع القضاة والعدد

كان تعاون صربيا مع الآلية ناجحا ولقى إشادة واسعة. لقد أوفت صربيا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها ومنحت الآلية حرية الوصول إلى جميع الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود. جرى النظر في جميع طلبات الآلية وتم الرد عليها في الوقت المناسب، وأحيلت الوثائق المطلوبة من محفوظات أجهزة الدولة في صربيا إلى المدعي العام للآلية والدوائر والأمانة. وعلاوة على ذلك، سمح للشهود بالإدلاء بالشهادة متنازلين عن حقهم في عدم القيام بذلك فيما يتعلق بالأسرار الرسمية أو العسكرية أو المتعلقة بالدولة.

وفي آخر فترة مشمولة بالتقرير، حققت صربيا تقدما في أنشطتها المتعلقة بما يسمى إرث المحكمة بالاستجابة للنداء بإنشاء مركز معلومات في بلغراد لحفظ مواد المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وجعلها في متناول الجمهور. ومنذ إنشاء المحكمة، أسفر تعاون بلدي عن نتائج إيجابية وجرى تغيير نظامه قضائي وتحسينه. جعل تقدم صربيا في عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي مشروطا بمسائل غير ذات صلة من شأنه أن يبعث برسالة مفادها أن كل هذه السنوات من العمل الشاق والنتائج الاستثنائية لم تكن كافية.

وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الجناة من المراتب الأعلى لم يحاكموا، على الرغم من أن رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس جمهورية صربيا ونائب رئيس الحكومة الاتحادية ونائب رئيس حكومة جمهورية صربيا وثلاثة من رؤساء الأركان العامة السابقين لجيش يوغوسلافيا والرئيس السابق لدائرة أمن الدولة والعديد من العسكريين وأفراد الشرطة من ذوي رتب فريق أول كانوا بين الأشخاص المحالين إلى المحكمة. لم يطلب من أي بلد آخر طلبات كهذه. نجا آخرون لأسباب سياسية، حتى عندما كانت هناك بالتأكيد أسباب قانونية لمحاكمتهم. ومن الواضح أن هذا النهج لا يندرج ضمن النظام القانوني الدولي الذي تقوم عليها الأمم المتحدة.

السيدة كوبروفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

وبصفة صربيا شاهد محتمل لإنجاز أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في المستقبل المنظور، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر بعض اللحظات الرئيسية في تعاون صربيا مع هاتين المؤسسات. سوف أسلط الضوء على بعض الاتجاهات التي تشكل في عمل الآلية في هذه المرحلة، ما قد يكون توطئة لتطورات مقبلة.

الحكم الخاص بأن تغلق الآلية في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ يتعارض مع تقييمات مسؤولي الآلية التي تفيد بأن بعض القضايا لن تستكمل بحلول نهاية ذلك العام. تثير هذه الحقيقة الشكوك في قدرة الآلية على إنجاز القضايا المتبقية قبل موعد الإغلاق المتوقع ويضع في بؤرة التركيز مسألة الإطار المؤسسي الذي سيتم فيه النظر في المسائل التي لم تتم تسويتها بحلول الموعد النهائي.

غير أن بعض التأكيدات الواردة في التقرير المرحلي المقدم من المدعي العام للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/417، المرفق الثاني) لا أساس لها ومدعاة للقلق. في الفقرة ٢٩، يقول التقرير إن سياسة المشروطة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، والتي تربط إحراز تقدم في طلبات العضوية في الاتحاد بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، لا تزال تشكل أداة رئيسية لكفالة التعاون مع الآلية. وهذا الموقف يسعى إلى تشكيل السياق السياسي لتعاون صربيا مع الاتحاد الأوروبي، ويستبدل الحجج القانونية بحجج سياسية. ينظر إلى الآلية بوصفها أداة لممارسة الضغط السياسي. لا المدعي العام ولا الآلية مكلفين بهذه الولاية.

١٨ طلباً، تم تلبية ٦ منها، ليبقى ١٢ دون رد. وهذه الأرقام تبين التقدم المحرز بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، عندما لم نتلق أي رد من كرواتيا على أي طلب للحصول على أدلة ومعلومات.

وعلاوة على ذلك، فإن اجتماعات المدعية العامة لجرائم الحرب في جمهورية صربيا مع زملائها في المنطقة دليل على جهود صربيا المستمرة الرامية إلى التعاون الإقليمي. وعقد مؤتمر الإقليمي للمدعين العامين بشأن التعاون والنقاط المرجعية والمعايير في محاكمة مجرمي الحرب في بلغراد في أيار/مايو. وبالإضافة إلى كبار المسؤولين من مكاتب المدعي العام لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا، شارك أيضا المدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية، السيد براميرتس، في المؤتمر. ولذلك، فإننا نجد من الصعب أن نؤيد تقييم التقرير بأن "التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب ليس مُرضياً" (S/2019/417، المرفق الثاني، الفقرة ٨١). على العكس من ذلك، بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن التعاون الإقليمي اليوم هو أكبر بكثير من ذي قبل.

واعترف اعتماد استراتيجية الادعاء للتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الحرب في صربيا بمكتب المدعي العام لجرائم الحرب بوصفه الجهاز الرئيسي لتحسين الكفاءة والفعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب. وعلاوة على ذلك، وفرت الحكومة الصربية الموارد لتحسين قدرات المكتب وزيادة عدد العاملين، ولا سيما نواب المدعي العام.

وقدّم مكتب المدعي العام للآلية الدعم أيضاً لتحسين عمل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب. ودُعي المدعون العامون للآلية للعمل كمدرّبين في دورة تدريبية مدتها خمسة أيام لتدريب وكلاء المدعين العامين ومساعدتهم في بلغراد في نيسان/أبريل الماضي. ونظمت تلك الدورة الأكاديمية القضائية الصربية وقدمت التدريب العملي على التحقيق والملاحقة القضائية في حالات العنف الجنسي في حالات النزاع بوصفه جريمة دولية.

مما لا شك فيه أن بلدان المنطقة بحاجة إلى العمل معا من أجل تحقيق التفاهم المتبادل والتعاون والمصالحة. ينبغي أن يستند استقرارنا وتنميتنا الاقتصادية في المستقبل إلى تطبيع العلاقات لا إلى المشروطة السياسية. ولذلك فإن إصرار التقرير على المشروطة، لا سيما على خلفية إنجازات صربيا الكبيرة فيما يتعلق بالتعاون مع الآلية، مححف وغير مقبول في نهاية المطاف.

التعاون في منطقتنا في ازدياد ويتجلى على أفضل صورة فيما يلي: تعاون صربيا مع البوسنة والهرسك في مجال تقديم المساعدة القانونية يجري على مستوى عال. وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ١ تموز/يوليه ٢٠١٩، جرى تبادل لطلبات المساعدة القانونية بين بلدينا. وقدم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ٢٩ طلباً، تم تلبية ٢٥ منها، في حين قدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا ٤٥ طلباً، تم الرد على ٢٨ منها. وتولى مكتب المدعي العام في صربيا المسؤولية عن ثلاث لوائح اتهام من السلطات المختصة في البوسنة والهرسك.

ويحدونا الأمل في أن يتحسن أيضاً تعاوننا مع كرواتيا. وفي أعقاب اجتماع لوزيري العدل في بلدينا في آذار/مارس ٢٠١٨، جرى إنشاء لجنّتين لتبادل قوائم الأشخاص المدانين بجرائم الحرب أو الذين صدرت بحقهم أحكاماً وصياغة اتفاق ثنائي للمحاكمات الجنائية. وأُنجزت أولى اللجنّتين مهمتها، بينما تواصل الثانية عقد اجتماعات، كان آخرها في بلغراد الأسبوع الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع وزاري في زغرب في شباط/فبراير. هذه الاجتماعات وأعمال اللجنّتين من الخطوات المهمة التي تتخذها صربيا وكرواتيا لمعالجة القضايا الثنائية العالقة بين البلدين.

وعلى وجه التحديد، قدم مكتب مدعي الدولة في جمهورية كرواتيا ٢١ طلباً، تم تلبية ٩ منها، بينما لا يزال ١١ منها قيد النظر. وقدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا

تُجمعت أدلة عليه من خلال النظام القضائي في صربيا، باستثناء الحكم على كبار المسؤولين الصرب من قبل المحكمة على الأفعال الجنائية المرتكبة في إقليم كوسوفو وميتوهيا. وكانت جريمتهم الدفاع عن بلدهم.

وأودّ أن أذكر المجلس بأن كوسوفو وميتوهيا كانتا، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، تحت حماية الأمم المتحدة، وهي المؤسسة التي نجتمع فيها اليوم. وبسبب الظروف المعروفة على نطاق واسع، فإن لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو اختصاصات قضائية على هذا الجزء من أراضي صربيا. غير أن أية محاولة من جانب بلدي للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت ضد السكان في كوسوفو وميتوهيا وتقدم مرتكبها إلى العدالة لم تسفر عن أية نتيجة. ولم يحاسب أحد على اضطهاد وقتل الصرب وغيرهم من غير الألبان. ولا تزال العدالة لضحايا جرائم الحرب في كوسوفو وميتوهيا بعيدة المنال.

ولم تُحرز الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في لاهاي أي تقدم على الإطلاق منذ أن أنشأتها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا. وبالمثل، لم يتقدم مكتب المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في بريشتينا بأي طلب للمساعدة إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في بلغراد في الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه بموجب إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، قدّم مكتب المدعي العام الصربي ١٦ طلباً إلى مكتب بعثة الاتحاد الأوروبي، منها طلب واحد فقط تلقى رداً. وهذا يمنع المحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد الصرب وغيرهم من غير الألبان، ولا شك في أنه أحد أسباب عدم مساءلة أي شخص عن اضطهاد صرب كوسوفو وميتوهيا.

ولا يجوز أن يكون الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام أمام المحكمة وقضوا مدة عقوبتهم موضوع تقرير المدعي العام للآلية إلى مجلس الأمن. وبعد تقديم لائحة الاتهام، وأخيراً

وسعى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب لاستخراج ست لوائح اتهام في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. ونُقلت ثلاث لوائح منها من السلطات المختصة في البوسنة والهرسك. وفي الوقت الراهن، تجري المحاكمة في ٢٠ قضية، بينما تمضي التحريات قدماً بخصوص ٥٤ شخصاً في ست قضايا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة العليا في بلغراد أحكاماً في خمس قضايا، في حين توصل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب إلى اتفاق بالإقرار بالذنب مع شخص واحد. وجميع الأشخاص المعنيين بهذه القضايا من الصرب. وتواصل صربيا ممارستها المتمثلة في عدم المحاكمة الغيابية فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة ضد السكان الصرب. وقد تم تعليق ٢٧ قضية تشمل ١٣٢ شخصاً على هذا الأساس.

وفي ضوء الجهود الرامية إلى جعل بياني زاحراً بالمعلومات ولكي أعرض أمام مجلس الأمن تعاون بلدي المنقطع النظير مع المحكمة والآلية، أشعر بخيبة الأمل إزاء الادعاء الوارد في الفقرة ٨٣ من التقرير، التي جاء فيها:

”إلا أنه من دواعي القلق الشديد أنه [حتى الآن] لم يُحاسب أي مسؤول من المراتب العليا أو المتوسطة ... عن التطهير العرقي الذي طال ٨٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في كوسوفو في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٩.“

إن ادعاءات التطهير العرقي ووقوع ٨٠٠ ٠٠٠ من الضحايا المدنيين قد أشيعت بأسلوب فظ. وهي ادعاءات خاطئة، بينما يؤدي التلاعب بالأرقام إلى الدخول في دهاليز التحيز والانحياز وكثيراً ما ينطوي على عواقب بعيدة المدى ولا يمكن التنبؤ بها. وقد أنتجت تلك الروايات مصانع الدعاية لتبرئة قصف بلدي الذي استمر ٧٨ يوماً قبل ٢٠ عاماً بالضبط. وقد جرت هذه المعاملة الوحشية دون مبرر على الإطلاق ونُفذ، كما يعلم المجلس تماماً، دون قرار منه.

ويبدو ألا أحد يخضع للمساءلة أو يدان بشأن ضحايا ذلك العمل الوحشي وإزهاق الآلاف من الأرواح البشرية، الذي

اقترحتُ أن يطلب الأمين العام من الآلية إعداد تقييم شامل للمشكلة لتمكين مجلس الأمن من الشروع في استعراض الممارسات القائمة المتعلقة بقضاء عقوبات السجن وأن تتخذ قراراً بشأن التغييرات اللازمة.

إن صربيا مستعدة لقبول الرصد الدولي المحدد بدقة وتوفير ضمانات واضحة بأن الأشخاص المحكوم عليهم لن يصدر بحقهم إطلاق سراح مبكر، دون قرار مناسب من الآلية أو أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة تُناط به هذه المسألة في المستقبل. وأدعو مرة أخرى ممثلي الآلية، وممثلي المؤسسات ذات الصلة الذين يعينهم الأمين العام لغرض زيارة صربيا، إلى القيام بجولة في المؤسسات الإصلاحية وتفقدتها بأنفسهم.

وسنرحّب بعرض هذه المؤسسة الموقرة موقفها بشأن قضاء مدد عقوبات المحكوم عليهم من جانب المحكمة الدولية. وستكون تلك من البوادر الطيبة جداً. ولذلك فإنني أدعو مجلس الأمن إلى المشاركة بنشاط. ومن خلال تحقيق المبادرة، تُرسل رسالة إيجابية بأن الجناة يمكن أن يعاد تكييفهم الاجتماعي بقضاء عقوبات السجن المحكوم عليهم بها في بلدهم الأصلي. في الختام، أودّ أن أشير إلى استمرار نجاح تعاون صربيا مع الآلية وأن ليس لدى بلدي أية مسائل عالقة مع الآلية. وما زلتُ أعتقد أن جهودنا ستحظى بالاعتراف وتنعكس بموضوعية في التقارير المقبلة. وأرجو ألا أكون مفراطاً في التفاؤل في اعتقادي هذا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

السيدة بوشيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتنويه بعمل يبرو بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين الذي أنشأه المجلس. وأنهو بعمل سيادة القاضي أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال

عند صدور الحكم، تنتهي مهمة المدعي العام. وبعد قضاء فترة العقوبة، لا يمكن لأحد أن يخضع للجزاء لأي سبب كان، ولا يمكن له أن يحرم من حقوقه الشخصية أو المدنية.

وأودّ أن أوجّه انتباه المجلس إلى مسألة أخرى بالغة الأهمية. كما قلت في بداية بياني، فإن تشكل بعض الاتجاهات في الوقت الذي يوشك فيه عمل الآلية على الانتهاء قد يُغير الممارسة المتبعة منذ عقود طويلة فيما يخص قضاء مدة عقوبتهم الصادرة عن المحكمة والآلية. وينبغي في رأيي أن تُحسم المسألة قبل انتهاء ولاية الآلية.

إن الدلائل التي تشير إلى أن بعض التغييرات فيما يتعلق بالإفراج المبكر تؤثر بطريقة غير مباشرة في مبادرة صربيا التي أطلقت قبل أكثر من ١٠ سنوات، بأن يقضي مواطنوها ممن تُصدر المحكمة أحكاماً في حقهم مدة عقوبتهم في صربيا. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة عزم صربيا على الاضطلاع بمسؤولية سجن رعاياها لقضاء العقوبات التي أصدرتها المحكمة الدولية بحقهم. ويتضمّن الغرض من العقوبة، في جملة أمور، إعادة التكييف الاجتماعي للأشخاص المحكوم عليهم. وأعتقد أن من الصعب أن نتوقع تحقيق هذا الهدف إذا قضى الأشخاص مدة عقوبتهم في بلدان بعيدة لا يتكلمون لغتها وتراجع فيها إمكانية تلقيهم زيارات من الأقارب والاتصال معهم إلى حدها الأدنى.

لقد تغيرت الحالة في صربيا بشكل جذري منذ الحروب التي اندلعت في يوغوسلافيا السابقة. وقد سلطت الضوء على هذه الحقيقة في بياناتي السابقة إلى مجلس الأمن وأثناء زيارات مسؤولي الآلية إلى بلغراد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أكد لي رئيس الآلية آنذاك، القاضي ميرون، أنه لا توجد عقبات أمام تحقيق مبادرة صربيا. وأبلغتُ بأن أحيل مسألة المبادرة إلى مجلس الأمن، الذي أنشأ المحكمة والآلية.

وفي البيانين اللذين أدليت بهما في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8278 و S/PV.8416)،

الحرب أو أعرفها. وترحب كرواتيا بالحكم النهائي الصادر على كارادزيتش، وهو أحد المنظرين الأيديولوجيين والمنفذين الرئيسيين لسياسة العدوان الوحشي والتطهير العرقي، الذي لم يتردد في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو غيرها من الجرائم الدولية الخطيرة ضد مسلمي البوسنة والكروات لإقامة ما يسمى بصربيا الكبرى.

وخلصت دائرة الاستئناف إلى ارتكاب جرائم غير مسبقة من حيث نطاقها من خلال أربعة أعمال إجرامية مشتركة استهدفت نقل الكروات ومسلمي البوسنة بشكل دائم من بعض المناطق في البوسنة والهرسك. ونذكر أنه لا توجد أي عقوبة على الإطلاق يمكن أن تعوض تعويضا كاملا عن الشر الذي ارتكب وما من شيء يمكن أن يعيد أرواح الضحايا الأبرياء. ولكننا نأمل أن يؤدي إسناد المسؤولية الشخصية إلى كارادزيتش عن بعض أبشع الجرائم المرتكبة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الإبادة الجماعية في سربرينيتسا، إلى توفير الحد الأدنى على الأقل من الترضية للضحايا وأسره.

والحكم عليه هو بمثابة تحذير واضح للذين يواصلون تمجيد مجرمي الحرب من أن سياساتهم غير مقبولة على الإطلاق وأنهم قد صُنِفوا كمجرمين على الصعيد الدولي. ويؤسفنا أن دائرة الاستئناف لم تثبت مسؤولية كارادزيتش باعتباره مرتكب الإبادة الجماعية في بلديات أخرى في البوسنة والهرسك إلى جانب سربرينيتسا، وهو ما نعتبره عنصرا لا يتجزأ من عناصر سياساته الإجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الأدلة المبينة في الأحكام الأخرى للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، نعتقد أنه في دعوى الاستئناف ينبغي أيضا ربط ضلوع كارادزيتش في عمل إجرامي مشترك شامل في البوسنة والهرسك بشاغلي أرفع المناصب السياسية والعسكرية في ما كانت تُسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحت قيادة سلوبودان ميلوسيفيتش.

المتبقية للمحكمة الجنائيتين، بالإضافة إلى المدعي العام، السيد براميرتس، وأشكرهما على الإحاطتين اللتين قدماههما اليوم. وأودّ أن أشيد بالرئيس السابق للآلية القاضي ميرون، الذي ضمنت قيادته إحراز تقدم هام في وضع حد للإفلات من العقاب وإنجازات محورية في تفسير وتطبيق القانون الدولي الإنساني.

ونحن نحتفل اليوم باليوم الدولي للعدالة الجنائية - وهو تذكرة قوية بأهمية المحاكم والهيئات القضائية الدولية التي أنشئت للبت في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم الخطيرة الأخرى. وعلى الرغم من أن الآلية قد أنشئت للاضطلاع بالمهام الأساسية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد إغلاقهما، فهي تضطلع بدور هام في الكفاح ضد ثقافة الإفلات من العقاب وتمثل أداة لضمان المساءلة. وكما قلنا في مناسبات عديدة، فإن المساءلة شرط مسبق لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والحماية الفعالة لحقوق الإنسان لأنه لا يوجد سلام دائم من دون عدالة طالما كان هناك إفلات من العقاب.

وتمثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا علامة فارقة في تطوير القانون الجنائي الدولي، حيث مهدتا الطريق لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تؤيدها كرواتيا بقوة. وفي هذا اليوم - يوم العدالة الجنائية الدولية - تغتنم كرواتيا الفرصة لتكرار دعمها للعدالة الدولية ومحكمة مرتكبي أخطر الانتهاكات للقانون الدولي أمام المحاكم الدولية والمختلطة وكذلك المحاكم المحلية، مع الاحترام الكامل لمعايير المحاكمة العادلة.

أحرزت الآلية تقدما هاما منذ جلسة الإحاطة السابقة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8416). فقد أصدرت دائرة الاستئناف في الآلية حكمها الذي يقضي بحبس رادوفان كارادزيتش بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين

وكما ذكرت وزيرة العدل الصربية في وقت سابق، فقد اتفق وزيرا العدل الكرواتي والصربي في العام الماضي على تشكيل لجنيتين مشتركتين. وتعمل إحداها على إبرام اتفاق ثنائي بشأن التعاون في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، فيما تُعنى الأخرى بمسألة تبادل قوائم الأشخاص المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم حرب. ولا يمكننا القول إننا راضون للغاية عن الطريقة التي سارت بها الأمور خلال العام المنقضي. فقد شرعت اللجنتان في العمل فعلا ولكنهما لم تحققا أي تقدم ملحوظ.

وموقف كرواتيا بشأن المسألة واضح: إن الدولة التي ارتكبت على أراضيها الجرائم لها الأولوية في الملاحقة القضائية. ونرى أن موقف صربيا القائل بأن الجرائم المرتكبة على أراضي كرواتيا تخضع للولاية القضائية الصربية غير مقبول. وعُقدت أيضا اجتماعات ثنائية بين وزراء العدل في كل من كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك خلال هذا العام.

إن البحث عن المفقودين واجب إنساني نوليه أولوية قصوى. وترحب كرواتيا باتخاذ القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) بشأن الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة في الشهر الماضي باعتباره أول قرار لمجلس الأمن، مُكرس بالكامل لهذه المسألة. ونثني على التزام المجلس في هذا الصدد.

واليوم، ما زال مصير ١٨٩٢ شخصا مجهولا في كرواتيا منذ فترة الحرب. وللمساعدة على توضيح مصير الأشخاص المفقودين، اتُخذت خطوات فيما يتعلق بالتعاون مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود، ولكن التعاون مع صربيا هو الأساس. وللأسف، ما زالت صربيا لا تبدي أي استعداد لفتح سجلاتها الأرشيفية بشكل كامل. ويشكل التعاون في معالجة هذه المسألة أحد العناصر الرئيسية لمواصلة المناقشات بين كرواتيا وصربيا ومعيار هام في سياق المفاوضات بشأن انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالأعمال الجارية للآلية، تؤكد كرواتيا أهمية الانتهاء من قضية استئناف المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والمحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ونشجع الآلية أيضا على بذل قصارى جهدها في هذا الصدد. ونخطط علما بالقرار الذي اتخذته مؤخرا القاضي الوحيد للآلية بإلغاء أمر الإحالة في دعوى انتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد بيتار يوييتش وفيريكا راديتا، والذي يطلب فيه من صربيا نقل المتهمين إلى عهدة الآلية دون تأخير.

ونؤكد مرة أخرى ضرورة أن تتعاون صربيا تعاوناً كاملاً مع الآلية، بما في ذلك من خلال قبول وتنفيذ جميع أحكامها وقراراتها بصورة كاملة. ويرد ذلك بوضوح أيضا في تقرير المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٩ بشأن صربيا وكذلك في استنتاجات المجلس الأوروبي الصادرة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتثور مسألة ما إذا كانت صربيا لديها فعلا نية صادقة في التعامل مع الماضي وتجاوزها بالنظر إلى التحديات المتكررة من جانبها، بما في ذلك على أعلى المستويات، للأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، فضلا عن التجمع الأخير الذي نظمه الحزب الراديكالي الصربي بقيادة مجرم الحرب المدان فويسلاف شيشيلي في بلدة هرتكوفتشي - رمز معاناة الكروات في فويفودينا - وعدم رغبة صربيا بشكل عام في المحاكمة عن مسؤولية القيادة، بمعنى محاكمة أولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة.

إننا نؤيد بقوة تطلع بلدان غرب البلقان إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وتستند عملية الانضمام للاتحاد إلى معايير واضحة ومعروفة جيدا، ومن بينها بالتأكيد التعاون الكامل مع الآلية. وتركز كرواتيا بشكل كبير على التعاون القضائي البناء والمتواصل في المسائل المتعلقة بالحروب مع الدول الأخرى في المنطقة. والتعاون المجدي ليس عملية ذات اتجاه واحد، ونتوقع من الأطراف الأخرى إظهار استعدادها للتعاون بنشاط.

الجماعية أفرجت عنهم المحكمة أو برأهم، ويعيشون حاليا في ظروف مريحة في أروشا، وتدفع بدلات معيشتهم وإقامتهم من ميزانية الآلية. وهذا، باختصار، الإرث المريع للقيادة السابقة. وأود أن أسهب في شرح بعض هذه النقاط.

فيما يتعلق بالإفراج المبكر عن المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، فرض الرئيس السابق للآلية، حسب تقديره الخاص، مجموعة تحكيمية من المعايير للإفراج المبكر عن المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بعد قضاء ثلثي مدة عقوبتهم أو بعد قضائها بوقت قصير. باستثناء ثلاث حالات في عام ٢٠١٨، لم يتبلغ أحد عن أي من الطلبات المقدمة للإفراج المبكر، لا حكومة رواندا، ولا مثلي الناجين من الإبادة الجماعية، ولا المجتمعات المحلية التي ارتكبوا فيها جرائم، ولا الشهود الذين قدموا أدلة بشأن الجرائم المرتكبة بمخاطرة شخصية كبيرة.

كما أن الأسباب التي قُدمت على أساسها طلبات الإفراج المبكر، والتي أُدرجت ونُظر فيها ووفق عليها، حُجبت عن حكومة رواندا وعن الناجين من الإبادة الجماعية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وفي المستقبل، نتوقع بدرجة كبيرة أن يتحقق تعاون مجدٍ مع حكومة رواندا وجميع أصحاب المصلحة المعنيين قبل النظر في طلبات الإفراج المبكر. وفيما يتعلق بهذه النقطة، نود أن نعرب عن شكرنا الجزيل لجميع أعضاء المجلس الذين شددوا على أهمية وجود معايير واضحة انطلاقا من روح ونص القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨).

في جميع حالات الإفراج المبكر، باستثناء حالة واحدة، اتخذت القرارات بدون شروط. والحالة الوحيدة التي انطوت على شروط هي حالة السيد ألويس سيمبا، وهو ضابط سابق برتبة مقدم نظم عمليات قتل واسعة النطاق في جنوب رواندا، وسرّب الإفراج المبكر عنه الرئيس السابق للآلية، قبل أسبوع من انتهاء ولايته بوصفه رئيسا للمحكمة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية الذين مُنحوا الإفراج

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم كرواتيا الثابت للعمل المتبقي للآلية. وفي حين أن الانتهاء من دعوى الاستئناف في قضية كارادزيتش يشكل خطوة هامة نحو الأمام على طريق إنجاز ولايتها، فلم تصدر بعد أحكام نهائية ضد بعض الخاضعين لأعلى درجات المساءلة فيما يتعلق بتلك الجرائم. ويحدونا الأمل في تحقيق العدالة قريبا في القضايا المتبقية التي طال أمددها.

وكرواتيا على استعداد لمواصلة تقديم دعمها الكامل للآلية، وتتوقع في الوقت نفسه أن تنجز ولايتها في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغواييزا (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم.

أشكر القاضي أغيوخوس والمدعي العام براميرتس على تقريرهما (S/2019/417، المرفقان الأول والثاني) وعلى إحاطتهما الإعلاميتين. ونهني القاضي أغيوخوس على تعيينه مؤخرا رئيسا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن انتقال القيادة هذا فرصة سانحة للتأمل في إرث الآلية على مدى السنوات السبع الماضية. ومن وجهة نظرنا، يمكن تلخيص ذلك الإرث في أربع نقاط.

أولاً، أُطلق سراح ١١ مداناً بالإبادة الجماعية قبل إكمال مدة عقوبتهم. ثانياً، لم يتم القبض على أي من الفارين الثمانية المتبقين الذين أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على جرائم ارتكبوها خلال الإبادة الجماعية ضد قبائل التوتسي أو مثلوا أمام المحكمة. ثالثاً، ٢٣ من المدانين بجرائم الإبادة الجماعية الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أحكاماً ضدهم استأنفوا أحكامهم أو تمت تبرئتهم، أو تم تخفيض أحكامهم تخفيضاً كبيراً بعد إعادة المحاكمة. رابعاً، هناك تسعة مدانون بجريمة الإبادة

أجل المدانين بجرائم الإبادة الجماعية، ولا سيما ألمانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانرك، والسويد، وكندا، وملاوي، والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ونحضر جميع الدول الأعضاء، خاصة أعضاء المجلس، على السير على طريق الالتزام بالقانون الدولي، وسيادة القانون، والعدالة، إما بمقاضاة الأفراد المتهمين الذين يعيشون على أراضيها أو نقلهم إلى رواندا لمواجهة المحاكمة.

ندعو، على وجه الخصوص، إلى بإلقاء القبض على الدكتور فنسنت باجينا، وإيمانويل نيتزيربايو، وتشارلز مونيانيا، وسيلستان أوغيراشيبوجا، وسيلستان موتابروكا، الذين لا يزالون يعيشون بحرية في المملكة المتحدة. وندعو أيضا إلى تعاون جنوب أفريقيا في إلقاء القبض على السيد كايشيما فوجونس، الذي لا يزال يعيش في جنوب أفريقيا، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها المدعي العام من أجل التعاون. ونرحب بالجهود التي تبذلها فرنسا بغية مثول الفارين الذين لجأوا إلى فرنسا أمام العدالة، ونشجعها على مواصلة تلك الجهود، ولا سيما في قضايا الدكتور سوثن مونييماننا، والدكتور يوجين روموسيو، والدكتور مارسيل بيفوغاغابو، والدكتور تشارلز تواغيرا، الذين لا يزالون يعيشون في فرنسا.

أبلغ المدعي العام عن اتجاه مثير للقلق للغاية، وهو اتجاه نحو إعادة المحاكمات والاستئنافات بصورة منهجية، حيث تعرض الشهود لضغوط أو إفساد لتغيير مواقفهم. ومن الأمثلة على ذلك قضية انتهاك حرمة المحكمة التي تشمل عدة متهمين في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين. ونشيد بمكتب المدعي العام في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، حيث بتهمة الإبادة الجماعية التي أدين فيها السيد نغيراباتواري، حيث ثبت أنه تم إفساد الشهود في ازدراء للمحكمة. غير أن تلك ليست حالة معزولة. وقد خضعت جميع عمليات إعادة المحاكمة السابقة إلى ممارسات مماثلة.

المبكر لم يعربوا قط عن ذرة من الندم على الجرائم التي ارتكبوها خلال ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، ومنذ إطلاق سراحهم، انضم العديد منهم إلى جمعيات تنكر الإبادة الجماعية أو تروج لأيديولوجية الإبادة الجماعية. ومع ذلك، نظرت الآلية في قضاياهم على أساس تقارير تلقتها من السجون تفيد بأنه أعيد تأهيلهم لأنهم أظهروا سلوكاً جيداً، مثل حضور صلوات القداس في السجون بانتظام أو المشاركة في البستنة - التي لا يوجد أي منها في السجون، وهو أمر سوف يتفق الأعضاء معي فيه، أي أن ذلك ليس له صلة بالجرائم التي أدينوا بها.

نتوقع من رئيس الآلية أن ينفذ القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) نصا وروحا، وهو قرار أُخذ في العام الماضي، وأن يضع شروطا واضحة لأي عملية إفراج مبكر على سبيل الاستعجال، وأن يضع شرطا مسبقا للنظر في الطلبات الجديدة. ولن نتمكن من جعل الأمر باهظ الكلفة بالنسبة للذين أُطلق سراحهم إذا شاركوا في أنشطة تروج لأيديولوجية الإبادة الجماعية في المستقبل.

فيما يتعلق بالفارين الذين لا يزالون طليقي السراح، لاحظ مكتب المدعي العام في العديد من تقاريره أن التقدم المحرز في تحديد أماكن الفارين الثمانية الباقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، وتعقبهم، واعتقالهم قد أعاقه فشل بعض الدول الأعضاء وغيرها من السلطات المعنية، في التعاون مع الطلبات. وعلاوة على ذلك، أرسل أيضا المدعي العام لجمهورية رواندا ١,٠٠٠ لائحة اتهام إلى أكثر من ٣٤ بلدا في العالم يطلب التعاون في القبض على الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ومحاکمتهم أو نقلهم إلى رواندا لمواجهة العدالة.

ونكرر النداء الذي ووجهه مكتب المدعي العام إلى جميع الأعضاء للتقيد بالتزاماتهم القانونية الدولية وتقديم المساعدة اللازمة لتحديد أماكن الفارين المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وإلقاء القبض عليهم. ونشكر الدول الأعضاء التي تعاونت في نقل أو مقاضاة رواندا في محاكمها الوطنية من

نفس التلال وفي المجتمعات المحلية نفسها، في تعايش سلمي. لقد كانت إقامة العدل في رواندا محوريةً لجعل هذا الأمر ممكناً من خلال مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب، ولمّ شمل المجتمعات المحلية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي دُمّر في عام ١٩٩٤.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكلاج (البوسنة والهرسك): ((تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عرضكم هذه المسألة المهمة للغاية على المجلس. وأود أيضاً أن أشكر قادة آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوخس والمدعي العام سيرج براميرتس، على تقريريهما (S/2019/417)، المرفقان الأول والثاني، وعلى إحاطتيهما الشاملتين اليوم. ولذلك ستكون ملاحظاتي اليوم موجزة.

نوه بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في الاضطلاع بالأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المغلقة حالياً. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على أن الاختتام الناجح لولاية الآلية بطريقة فعالة وضمن إطار زمني معقول هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك والمنطقة.

وعلى مر السنين، ظل تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ثابتاً وتاماً كما يتضح من تقرير المحكمة. وعلى نفس المنوال، نظل ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها الآلية لإنجاز مهمتها. إن مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، بصرف النظر عن الانتماء الديني أو القومي للجنّة أو الضحايا، أمرٌ يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة.

ونود أن نُبرز تقديرنا للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أما فيما يتعلق بالإفراج عن المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، كما ذكر الرئيس، القاضي أغيوخس، فلا يزال تسعة من المدانين الذين أُفرجت عنهم المحكمة أو برأتهم يعيشون في أروشا على حساب الدول الأعضاء، بما فيها رواندا، حيث تُسدّد تكاليف معيشتهم وإقامتهم من خلال الاشتراكات المقررة للأعضاء في ميزانية الآلية. وهذا في حد ذاته يرمز إلى السخرية المأساوية لنظام العدالة الدولي. وتجد بعض الدول الأعضاء صعوبة في التعاون مع مكتب المدعي العام في محاسبة مرتكبي أفظع الجرائم، ومع ذلك تجد من الطبيعي أن تستخدم أموال دافعي الضرائب فيها لتقديم بدلات معيشة لمن أفرج عنهم منذ سنوات عديدة بعد تبرئتهم.

وفي بعض الحالات، دفعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نفقات المعيشة والبدلات - ومن ثم من جانب الآلية - لأكثر من عقد من الزمن. وفي إحدى الحالات، تم دفع هذه البدلات لمدة ١٥ عاماً. وترى رواندا أنها غير مبرّرة وينبغي ببساطة أن تتوقف.

وفي الختام، فإن النقاط الأربع التي أشرت إليها تجسد تقييم رواندا لأداء الآلية الضعيف خلال السنوات السبع الماضية، وعدم تنفيذ مهمتها الأساسية المتمثلة في استكمال العمل الذي لم تنجزه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا، السابقتين. وتتوقع رواندا تحسناً في الأداء والتعاون المجدي مع الآلية بقيادة القاضي أغيوخس. ونشعر بالتشجيع إزاء حوارهِ وتفاعله البنّاءين مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة بلدي، منذ توليه منصبه قبل ستة أشهر. كما ندعو الدول الأعضاء التي تأوي الفارين المتهمين بالإبادة الجماعية إلى التعاون بفعالية أكبر مع مكتب المدعي العام من أجل مساءلتهم عن الإبادة الجماعية المرتكبة عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا.

ولأختم بياني بملاحظة أكثر إيجابية، يعيش، في رواندا اليوم، الناجون من الإبادة الجماعية والجنّة جنباً إلى جنب على

من حيث تعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تنظر في جرائم الحرب، وعلى صعيد بناء القدرات بوجه عام. وعلاوة على ذلك، يكتسي التعاون فيما بين مكتب المدعي العام والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وفقا لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، أهمية بالغة في التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك ملتزمة بالتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم. وسنواصل العمل على تعزيز النظام القضائي الوطني. إن قدرا أكبر من العدالة يعني المزيد من الثقة والاستقرار داخل البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.